وزارة العدل

قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
إدارة الإحصاء والبحوث

دراسة مكتبية تحليلية حول

حالات الطلاق في المجتمع الكويتي

خلال الفترة من 2007 حتى 2017م

كويت جديدة
NEWKUWAIT

دراسة مكتبية تحليلية حول

حالات الطلاق في المجتمع الكويتي

خلال الفترة من 2007 حتى 2017م

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

المستشار د. فهد محمد محسن العفاسي
وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

التعريفات المستخدمة بالدراسة

- **دراسة حالات الطلاق في المجتمع الكويتي:** هي دراسة مكتبية إحصائية لا تعتمد على عينة بحثية بل تعتمد على جانب نظري يعتمد على دراسات نظرية تاريخية تم إصدارها سابقاً أو حالياً، وآخر يعتمد على جانب عملي مزود بالأرقام والإحصائيات للواقع العملي للظاهرة.

- **حالات الزواج:** عدد حالات الزواج لكل فرد يبلغ من العمر (17) سنة فأكبر والمقترن بامرأة تبلغ من العمر (15) سنة فأكبر حسب عقد شرعي.

- **حالات الطلاق:** عدد حالات الطلاق لكل فرد سبق له الاقتران (بزوج / بزوجة) بعقد زواج شرعي ولم (يتزوج / تتزوج) مرة أخرى.

- **معدل الطلاق الخام:** عدد حالات الطلاق في سنة معينة في دولة معينة سنويا مقسوماً على عدد السكان في منتصف هذه السنة لهذه الدولة لكل (1000) من السكان.

- **الطلاق الرجعي:** الطلاق الرجعي هو الذي يملك الزوج بعده إعادة المطلقة، من غير الحاجة إلى عقد جديد أو مهر جديد أو شهود ما دامت الزوجة ما تزال في العدة.

- **الطلاق البائن بينونة صغرى:** هو الطلاق الذي لا يستطيع المطلق إعادة المطلقة إلى الزوجية لإنقضاء فترة العده، إلا بعد مهر جديد ورضا المطلقة أثناء العدة أو بعدها.

- **الطلاق البائن بينونة كبرى:** هو طلاق يطلق فيه الزوج زوجته الطلقة الثالثة ولا يستطيع إعادة المطلقة إلى الزوجية إلا بعد أن تتزوج برجل آخر زواجاً صحيحاً، ويدخل بها دخولاً حقيقياً ثم يفارقها أو يموت عنها وتنقضي عدتها.

- **المراجعة:** هو حالة عقد الزواج على طليقته بعقد زواج جديد أي إرجاعها إلى عصمته.

- **المخالعة:** وهي أن يتفق الرجل والمرأة على الطلاق مقابل مال تدفعه الزوجة لزوجها.

- **مدة الحياة الزوجية للمطلقين:** وهي الفترة ما بين تاريخ عقد الزواج وتاريخ انتهاء الزواج بالطلاق معبراً عنها بالسنوات.

- **متوسط حالات الطلاق:** إجمالي عدد حالات الطلاق في عدة سنوات

  عدد هذه السنوات

- **التوقعات:** يتم بإستخدام طرق رياضية إحصائية بواسطة برنامج إحصائي (Statgraphic) بإدخال عدد الحالات لسنوات عديدة سابقة ليتم تحديد العدد المتوقع للسنوات القادمة وذلك بين أقصى عدد وأدنى عدد بدرجة ثقة تصل إلى (95%).

الفهـــرس

المحتويـــــات		الصفحة
المقدمة		15
أهمية الدراسة		16
الهدف من الدراسة		17
الفصل الأول: الجانب النظري		
مفهوم الطلاق ومشروعيته		20
حكم الطلاق وحالات وقوع لطلاق		21
عوامل الطلاق		22
الأسباب التي تدفع إلى الطلاق		23
الآثار الاجتماعية للطلاق		28
الحلول المقترحة لعلاج مشكلة الطلاق		31
الفصل الثاني: الجانب العملي		
أولاً	1- إجمالي عدد حالات الزواج والطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م	38
	2- إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج حسب جنسية الزوج والزوجة	42
	3- إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة حسب جنسية الزوج والزوجة	44
ثانياً	1- مقارنة عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج حسب الجنسية	48
	2- مقارنة عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة حسب الجنسية	57
ثالثاً	توزيع حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة خلال الفترة 2007 - 2017م	65
رابعاً	معدل الطلاق الخام	83
خامساً	حالات المراجعة	87
سادساً	التوقعات المستقبلية	91
سابعاً	أهم النتائج	95
ثامناً	المقترحات والتوصيات	99
الخاتمة		103
المراجع		104

المقدمة

شرع الله تعالى رباطاً مقدساً بين الرجل والمرأة وهو الزواج ليكون سكناً واستقراراً لهما، كما قال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة الروم آية رقم ﴿21﴾، والزواج سنة الحياة ففيه يستقر الإنسان ويحافظ على بقائه وذريته.

وعلى الرغم من أهمية الزواج وترغيب الديانات فيه وخاصة الدين الإسلامي إلا أنّ الله سبحانه وتعالى أباح الطلاق في حالات عدم انسجام الأزواج تسهيلاً على الزوجين حتى لا تكون حياتهما مشقة وعناء، وجعله على فترات ليفسح المجال للتروي ومحاولة الوفاق بين الزوجين أو الرجوع عن الطلاق خلال فترة العدة.

ويعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات وبنسب متفاوتة ، فهو في ازدياد مضطرد مع تطور هذه المجتمعات وانفتاحها على بعضها البعض وزيادة تعقيدات ظروف المعيشة فيها بالإضافة إلى الظروف التي يمر بها المجتمع، وهي قضية لا تخص فرد معين أو فئة محددة بل هي ظاهرة اجتماعية تعم آثارها على المجتمع بأسره .

وإذا كان الإسلام قد شرع الطلاق إلا انه قد احاطه بالكثير من الضوابط والقيود لما له من آثار سلبية في تفكيك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع وامتداد هذه الآثار السلبية على الأبناء كالاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية وكثرة الجرائم التي تزعزع أمن واستقرار المجتمع.

ولا يختلف مجتمعنا الكويتي عن كافة المجتمعات الإنسانية في معاناته من هذه الظاهرة، ومواجهتها والتصدي لها على كافة المستويات، فقد أصبحت هذه المشكلة تهدد أمن واستقرار المجتمع الكويتي لاسيما وأن نسبة كبيرة من حالات الطلاق تتم في السنوات الأولى للزواج، وأحياناً يتم الطلاق بعد عقد الزواج وقبل إتمام مراسيمه، وقد تم حالياً إنشاء محكمة خاصة بالأسرة تقوم بتناول قضاياها ومعالجتها من خلال خبراء أخصائيين اجتماعيين ليتمكنوا من حل مشاكلهم واستمرار حياتهم الأسرية.

أهمية الدراسة

يعتبر الطلاق ظاهرة عامة وموجودة في كل المجتمعات كما أنه يزداد انتشاراً في مجتمعاتنا العربية في وقتنا الحالي ، وقد أقرته الأديان كلٍ بطريقته ، فأقره الإسلام ونظمه تنظيماً دقيقاً مراعياً في ذلك استقرار الأسرة وسعادتها من ناحية وحفظ كيان المجتمع البشري بأكمله من ناحية أخرى .

وتشير الإحصائيّات إلى أنّ هناك زيادة مطّردة في عدد حالات الطّلاق بالنسبة للزيادة السكانية في المجتمع مما يشكل خطراً كبيراً على تفكك الأسرة ،وضياع الأبناء ، وخاصةً عند الزواج بعمر مبكر، حتّى أصبحنا نتحدث عن وجود مشكلة حقيقية في المجتمع ينبغي تسليط الضوء عليها من خلال معرفة أسباب وعوامل الطّلاق والآثار المترتبة عليه.

❖ وتتحدد أهمية الدراسة فيما يلي :

1) رصد عدد حالات الطلاق خلال الفترة الزمنية 2007 - 2017م من خلال عرض الإحصائيات الخاصة بها.

2) التنبؤ بأعداد حالات الطلاق خلال الخمس سنوات القادمة 2018 - 2022م.

3) التعرف على أسباب الطلاق وآثاره في المجتمع الكويتي وتقديم المقترحات والحلول للاستفادة منها في وضع الخطط وطرق المعالجة.

4) التوصل إلى نتائج تساهم في مواجهة هذه الظاهرة ومعالجتها لتسهيل العمل في اتخاذ القرار للحد منها.

❖ وسيتم تناول ومعالجة موضوع الدراسة من جانبين :

1) الجانب النظري بغرض الوقوف على مشروعية الطلاق وأسبابه والتعرف على العوامل المؤدية إليه وأضراره والآثار المترتبة عليه للتوصل إلى حلول ومقترحات وتوصيات يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدراسة.

2) الجانب العملي من خلال جمع وتحليل وتفسير البيانات وصولاً إلى مؤشرات لها قيمتها ودلائلها العلمية بما يؤدي إلى الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها.

الهدف من الدراسة

تعتبر مشكلة الطلاق من أهم المشاكل والآفات المجتمعية التي تسبب العديد من الآثار السلبية على كل من الفرد والأسرة والمجتمع ، والسبب في ذلك يعود إلى قدرتها على خلق جو من العزلة والشقاق وكذلك العنف في الأسرة مما ينعكس بشكل كبير على بعض فئات المجتمع ، ولذلك تمثل ظاهرة الطلاق في مجتمعنا المعاصر خلل اجتماعي جدير بالدراسة والتحليل.

ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى عرض مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي من خلال الإحصاءات الرسمية لإدارة الإحصاء والبحوث في وزارة العدل ، مع التعرف على أسباب وتطور هذه المشكلة وآثارها المترتبة على أفراد المجتمع من خلال الدراسات الأخرى التي تمت بهذا الشأن ، للوقوف على أسبابها والعمل على معالجتها بشفافية وسرعة وجدّية، وتقديم الحلول والمقترحات والتوصيات التي قد تسهم في علاج هذه المشكلة.

وتقوم الدراسة بإلقاء الضوء على عدد حالات الطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م، والتنبؤ بأعداد حالات الطلاق خلال الخمس أعوام القادمة 2018 - 2022م حيث تمثل الدراسة قيمة علمية وعملية نتوصل من خلالها إلى نتائج تفيد في مواجهة هذه الظاهرة وإيجاد حلول مستقبلية لها والعمل على تسهيل عملية اتخاذ القرار للحد منها.

الفصل الأول
الجانب النظري

مفهوم الطلاق ومشروعيته

مفهوم الطلاق :

الطلاق هو انفصال الزوجين عن بعضهما البعض ضمن قواعد وأحكام الديانة التي يعتنقانها، ويتطلّب ذلك إثبات حل الرابطة الزوجية بإجراءات رسمية وقانونية، ومن الممكن أن يكون ضمن اتفاق توصل إليه الزوجان أو بإرادة أحد الزوجين حسب الدين والشرع، ويتم الطلاق لأسباب عديدة خاصة بالزوجين، ويكون هنالك عقد طلاق كعقد الزواج تماماً مع اختلاف الحالة الاجتماعية.

مشروعية الطلاق :

أجاز الإسلام الطلاق في مجموعة من الحالات التي لا تقبل أن تعود فيها استمرارية الحياة بين الزوجين ولا تقوم الحياة العائليّة بينهما على المودّة، والاحترام المتبادل، وعند استحالة عيش الزوج والزوجة معاً ، أو لوجود سبب مقنع يجعل استمرار الحياة الزوجية معدوماً، ويُسبّب الضرر للأسرة.

وبذلك يكون الطلاق هو الحل الأنسب لحماية الزوجين، والمحافظة على الأبناء في حال وجودهم، ليتجنّبوا أيّة أضرار كبيرة قد تؤثر على نفسياتهم ، ويجدر بالذكر أن خطوة الطلاق يجب أن تأتي كآخر الحلول والوسائل بعد استنفاد كافة الطرق الأخرى لرجوع الطرفين وإتمام الصلح وعقده بينهما، فأحياناً لا يستطيع الزوجان تحمل بعضهما طباعاً وخلقاً وعيشاً، ومن هنا جاءت مشروعية الطلاق، والحكمة من ذلك هي التخلص من الحياة التي تشوبها المشاكل الزوجية والتي لا حل لها والعجز عن إصلاح الزوجين أنفسهما ، ومحاولة القضاء على المفاسد التي قد تنشأ بسبب عدم اكتمال شروط الحياة الزوجية السليمة.

حكم الطلاق وحالات وقوع الطلاق

حكم الطلاق :

الطلاق أبغض الحلال عند الله، وهو مكروه، لكن إذا استحالت الحياة الزوجية بين الأزواج فالطلاق محلّل وجائز عند وجود ضرورة ملحّة له، لقوله تعالى: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) سورة البقرة آية رقم ﴿229﴾، وقد اتفق العلماء على مشروعيته من غير تحريم، وقد أباح الشرع للزوج طلقتين رجعيتين يستطيع أثناءهما أن يردّ زوجته خلال فترة العدة ، وهي ثلاثة شهور للمرأة غير الحامل، وللمرأة الحامل بعد وضع الحمل ،فإن انتهت فترة العدة ولم يردّ الزوجة فلا يستطيع الرجوع لها إلا بعقد ومهر جديدين ويسمى طلاق بينونة صغرى، وفي حالة طلّق الرجل زوجته ثلاث طلقات لا يستطيع ردّها إلا بعد أن تتزوج من رجل آخر وتعاشره، وتطلق منه وبعد ذلك يمكن للزوج الأول أن يتزوجها من جديد، ويسمى الطلاق بعد الطلقة الثالثة بينونة كبرى.

حالات وقوع الطلاق :

- **يكون الطلاق باطلاً :** إذا وقع أثناء فترة الحيض أو في الطهر إذا مسها فيه .
- **يكون الطلاق مكروهاً :** إذا لم يكن بسبب وفيه خلاف عند جمهور الفقهاء من ناحية الكره .
- **يكون الطلاق جائزاً :** في حال رؤيته من قبل الحكمان من أهل الزوجة وأهل الزوج لعدم إمكانية إصلاح الرابطة الزوجية بينهما وفي استمرار الرابطة الزوجية ضرر للزوجين.
- **ويكون الطلاق مندوباً :** في حال عدم عفة الزوجة .
- **ويكون الطلاق مباحاً :** إذا كان الزوج لا يطيق الزوجة ولا تطيب لها نفسه.
- **أما عندما يكون الزوج مكرهاً** على طلاق زوجته فلا يعدّ هذا طلاقاً لأنّه في هذه الحالة يكون الزوج لا يريد أن يطلق زوجته .
- وقد يكون الطلاق بسبب **عدم وجود الكفاءة** بين الزوج والزوجة.

عوامل الطلاق

عوامل أسرية :

كغياب التربية الأسرية الصحيحة لكل من الذكر والأنثى، فالأساليب التربوية ينبغي أن تعلم كلا الجنسين كيفية التعامل مع تقلبات الحياة وتغيراتها، وكيفية ضبط الانفعالات العاطفية عند التعامل مع المشاكل المختلفة التي تظهر بين الزوجين، ولا شك بأن الوالدين هما القدوة الأولى والأهم للأبناء في هذه الحالة، حيث ينظر إليهم كأسوة حسنة في طريقة التعامل وأسلوب التعايش وطرق حل المشكلات والخلافات.

عوامل دينية :

ضعف الوازع الديني لدى أحد طرفي العلاقة الزوجية او كليهما، فالزوجان ينبغي عليهما أن يدركا أن الطلاق هو آخر طريق يلجأن إليه بعد استنفاد شتى الوسائل المباحة في الإصلاح، فالطلاق وإن كان مباحًا إلا انه أبغض الحلال عند الله تعالى وذلك لأن تلك العلاقة يفترض فيها الاستمرارية والدوام من أول يوم أسست فيه، وإن الطلاق هو كسر لتلك العلاقة وتحطيم لها وما يترتب على ذلك من آثار نفسية سيئة على كلا الزوجين، بل وآثار مدمرة على الأبناء.

عوامل نفسية :

عدم وجود القناعة لدى الرجل والمرأة، فعندما ترى أحد طرفي العلاقة الزوجية لا يرضى بما كتبه الله له من حظوظ الدنيا وتراه يتطلع إلى غيره من الناس فإن ذلك يعد بلا شك عاملًا مهماً من عوامل الطلاق.

عوامل إعلامية :

ما تبثه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من مسلسلات وأفلام وبرامج تحث على الرذيلة وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، فما يبث بلا شك يعد عاملًا من عوامل الطلاق لأنها تشجع على الخيانة وما ينتج عنها من آثار تدميرية للأسر.

عوامل ثقافية :

عدم امتلاك الزوجين لمهارات التعامل وعدم الحرص على تعلمها، فبلا شك إن كلاً من الزوجين تختلف طباعهما وبالتالي على كل منهما أن يحرص على تعلم المهارات المختلفة التي تمكنه من حسن التعامل مع شريكه وتجنب أسباب الخلاف وعوامل الطلاق.

الأسباب التي تدفع إلى الطلاق

كما سبق القول بأن الطلاق بطبيعة الحال حلال مبغوض كما ورد في التشريع الربّاني والنّبوي لحكمه، إلا ان له اسباباً تجيزه وتجعل لمشروعيته اصل مباح، فمن المعلوم في حق الزوج على زوجته ان تصونه وتصبر عليه، وفي ذلك شأن عظيم يضمن استمرار العلاقة وحفظ ديمومة الأسرة، إلا ان الإسلام اجاز للمراة طلب الطلاق في ظروف مخصوصة تستدعي الحاجة والضرورة للانفصال عن زوجها، ويستطيع الزوج الحكم بتطليق زوجته تحقيقاً لعلاج المشاكل المستعصية في اسرته إذا تحققت اسباب تستدعي إنهاء الرابطة الزوجية بصورة مقنعة، فالإسلام ربط الزوجان بميثاق المحبة والمودة وليس الإجبار والتقيد، فلا يمكن ان يعيش زوجان معاً وقلوبهما متنافرة، حيث ان هذا الأمر يعود على الأفراد والأسر والمجتمعات بالكثير من الأضرار النفسية والاجتماعية والصحية حيث ان الأبناء اكثر الفئات عرضةً لهذه الآثار لذلك يتوجب على الزوجين معرفة الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق ومحاولة تجنبها لإنشاء مجتمعات سليمة واسر قويمة، ولأسباب كثيرة تختلف من اسرة إلى اخرى باختلاف البيئات والمستوى الثقافي لكلا الزوجين، ولكن يمكن هنا حصر اهم الأسباب التي غالباً ما تؤدي إلى الطلاق والفراق بين الزوجين كما يلي :

- **قانون الأحوال الشخصية رقم (51) لسنة 1984م :** والذي ساهم في زيادة نسبة الطلاق، حيث يشجع المراة على طلب الطلاق كونها سوف تحصل على (نفقة وسيارة وخادمة وسائق وسكن، ... إلخ) وايضاً حريتها لدرجة ان بعضهن يتزوجن للحصول بعد ذلك على الطلاق.

- **الخيانة الزوجية وغياب الثقة سواء كانت من قبل الزوج أم الزوجة :** إذ أن الزواج لا بد ان يقوم على قواعد الوفاء والإخلاص والصدق والثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين حتى يدوم ويستمر ، فإذا حدثت الخيانة من احد الطرفين اختل توازن البيت وانعدمت الثقة ودخل الشك في العلاقة وهو الأمر الذي يدفع للتفكير بالطلاق.

- **سوء المعاملة :** فإذا تعرض احد الزوجين لسوء التعامل او التحقير او الأذى البدني او النفسي من الآخر بالضرب او التجريح اللفظي بصورة متكررة فإنه يولّد شرخاً يصعب ترميمه ويدخل المتضرر بحالة من الكآبة والحقد والإحباط والكره، فيكون الحل وقتها هو الطلاق.

- **تحكم الأزواج :** عادة ما يرغب بعض الأزواج بالتحكم بالزوجة، وممارسة العنف عليها، وغالبا دون اسباب مما يؤدي إلى خدش الاحترام ونزع الحب، لتصبح العلاقة بينهما اقرب ما تكون إلى علاقة السيد بجاريته، مما يدفع الزوجة إلى التفكير بالطلاق للتخلص من هذه المشكلة.

- **الأوضاع المالية :** حيث إنها أصبحت من أهم العوامل وراء الطلاق حالياً بسبب ارتفاع تكاليف الحياة والفقر والبطالة وتدني مستوى الرواتب، وهذا يولد مشاحنات لا تنتهي بين الزوجين تؤدي في كثير من الأحيان إلى طلب الطلاق.
- **عدم التوافق في العلاقة الخاصة :** وهي من العوامل التي تزعج أحد الطرفين أو كليهما وتهدد استمرار العلاقة الزوجية، لذلك لا بد من علاج الأسباب التي تجعل أحدهما أو كلاهما ينفر من الآخر حتى لا يصل الأمر إلى حد الطلاق.
- **الملل والروتين :** وهو من أكثر الأسباب شيوعاً لإتمام الطلاق، خاصة بعد مرور أعوام طويلة على الزواج، حيث يدخل الروتين والتكرار في أجواء الحياة الزوجية وينعدم التجديد أو التغيير داخلها مما يولّد شعوراً بالملل والرتابة قد يؤدي إلى الطلاق.
- **تضرر الزوجة لغياب زوجها فترة زمنية تفوق طاقتها وقدرتها على الصبر والتحمل:** فإذا حبس الزوج أو سافر وأطال غيابه فخافت على نفسها من الفتنة جاز لها أن تطلب التفريق والطلاق.
- **إذا بغضت الزوجة زوجها أو كرهته ونفرت منه لأسباب تجهلها أو بغير سبب واضح لها:** فإن لها أن تطلب الطلاق أو الخلع مع التنازل لقاء ذلك الطلب.
- **اختلاف الأولويات :** يعاني الأزواج عادة من مشكلة اختلاف الأولويات، وهو الأمر الذي يخلق بينهم نزاعات تؤثر على قوة علاقتهما، لذلك يتوجب تفادي الوصول إلى هذه المرحلة لتجنب الخلافات المؤدية إلى الطلاق.
- **مسؤولية تربية الأبناء :** يزداد العبء على الزوجين بعد إنجاب الأبناء، وذلك بسبب ازدياد المسؤولية والنفقة المالية والرعاية، وهو الأمر الذي يدفع الكثير من الأزواج إلى الانصراف لتوفير المال، في حين يتركون مسؤولية تربية الأبناء على الأم، وبالتالي يحدث الشرخ الأسري بعدم توازن المسؤوليات، وعدم قدرة الأم على تحمل كامل العبء وحدها، مما يؤثر على علاقتهما الزوجية.
- **تدخل الأهل :** تتأثر العلاقة الزوجية بتدخل طرف ثالث فيها، سواء أكان هذا الطرف من عائلة الزوجة أم من عائلة الزوج، الأمر الذي يخترق خصوصية وسرية هذه العلاقة، وبالتالي يؤثر على سير الحياة الزوجية بشكلها الطبيعي، مما يزيد حدوث المشاكل، لينتهي الأمر بالطلاق.
- **غياب التواصل بين الأزواج :** يعاني الأزواج عادة من مشكلة غياب التواصل، وهو الأمر الذي يؤثر على الحياة الزوجية، ويمنع فتح باب الحوار بينهما، علماً أنه يلعب دوراً أساسياً في تعزيز الثقة بينهما، وبالتالي يعاني أحد الشريكين من الوحدة، وينتهي به الأمر إلى التفكير بالطلاق.

- **تقصير احد الطرفين بحق الأخر:** كأن تقصّر المراة في إتمام واجباتها، وان يقصّر الزوج في النفقات او المعاملة وغيرها.
- **عدم اعتناء المراة او الرجل بنفسيهما :** من جانب النظافة واللباس الحسن والرائحة الطيبة والكلام الطيب والبشاشة الحسنة عند اللقاء والاجتماع.
- **الاختلاف في الطموح والآراء والأفكار الخاصة بكلا الطرفين:** والتي يجب مناقشتها والحديث عنها قبل خوض تجربة الزواج، لما لها من اهمية في معرفة كل من الرجل والمراة للاخر، لأن إهمال مناقشة هذه الأمور تسبب حدوث العديد من المشكلات والتي تؤدي في نهاية المطاف لحدوث الطلاق.
- **عدم قدرة احد الزوجين على الإنجاب :** واكثر حالات الطلاق في ان يكون الزوج عقيماً فتقرر المراة الانفصال عنه لرغبتها في إنجاب الأطفال، وفي بعض الحالات يقوم الزوج بالزواج من اخرى.
- **عدم تحمل المسؤولية الزوجية من كلا الطرفين او احدهما:** إذا كان الزوج لا يهتم في شؤون بيته ولا يوفر المال لأبنائه وزوجته لأسباب متعددة او ان يكون سيء الخلق، ففي هذه الحالة بيد المراة ان تطلب الطلاق منه، وإن لم يقبل فيكون الطلاق بالقانون، ويمكن ان يحدث العكس بأن تكون الزوجة غير صالحة ولا تعتني بأبنائها ولا بزوجها وبالتالي يطلقها الرجل إن لم ترتدع بالكلام او العقاب.
- **ان يكون الزواج لمصلحة :** وعند انتهاء المصلحة ينتهي الزواج بالطلاق، وهذا محرم ومخالف للشرع والدين.
- **إذا كان الزوج ذا عقلية رجعية او متعصبة :** فيصعب على المراة مجاراته او تحمله، او التفاهم معه وبهذه الحالة تستطيع المراة ان تحصل على الطلاق منه.
- **إدمان شرب الخمر وتعاطي المخدرات :** حيث يعمل الإدمان على تدمير الحياة الزوجية وضياعها، وذلك لأن المدمن لا يستطيع السيطرة على نفسه، وبالتالي لا يستطيع تسيير الأمور الحياتية الزوجية بشكل جيد، وبذلك تكون الحياة مع هذا الشخص غاية في الصعوبة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تدمير الحياة الزوجية وبالتالي حدوث الطلاق.
- **شعور كل من الرجل والمراة بأن الزواج يقيدهما :** ويحول دون تحقيق اي منهما لأحلامه واهدافه التي تم وضعها قبل مرحلة الزواج، بالإضافة إلى شعورهما بعدم القدرة على التعبير عما يجول بخاطرهما بكل حرية ودون خوف من احد الأطراف، مما يؤدي إلى اللجوء للانفصال والطلاق للحصول على الحرية المطلوبة.

- **عدم اهتمام المراة بمنزل الزوجية :** وترك الأمر لخادمتها بالإضافة لتواجدها خارج المنزل لفترات طويلة عند الأهل او الأصدقاء ، فالابتعاد والانشغال والاتكال على الخادمات بالتربية والتنشئة جعل من الأسر اكثر تفككاً، ما يجعل امر الطلاق سهلاً للغاية.

- **إذا مُنعت الزوجة من اهلها:** إن الأولى للزوج ان يسمح لزوجته بزيارة اهلها والا يمنعها من ذلك إلا عند تحقق الضرر بزيارتهم ، لما في منعها من قطيعة الرحم، ولما في زيارة اهلها من إدخال السرور عليها وعلى اولادها ، وكل ذلك يعود بالنفع على الزوج والأسرة، فإذا أجبرت على مقاطعتهم جاز لها ان تطلب الطلاق.

- **اختلاف المستوى التعليمي والثقافي لكلا الزوجين :** ففي حالة عدم وجود تناسب تعليمي او ثقافي يظهر الأثر السلبي على علاقتهما وينتابها الكثير من سوء التفاهم، فمن الأفضل ان يكون الزوجين في مستوى ثقافي متقارب حيث ان التوافق في المستوى التعليمي مطلب مهم.

- **غياب العدل بين الزوجات في حال التعدد :** واجب على الزوج ان يعدل بين جميع زوجاته ويحق لأي زوجة منهن طلب الطلاق إذا لحقها ضرر معنوي او مادي منه كالهجر وعدم النفقة ، او كانت حياتها غير سعيدة او ان يسيء لها زوجها ويلحق بها الأذى والضرر.

- **شبكات التواصل الاجتماعي :** إن كثرة ارتياد الأزواج لهذه المواقع وعدم اهتمامهم بحياتهم الواقعية الطبيعية واستحواذ هذه المواقع على جزء كبير من وقتهم مما يشكل عقبة امامهم لكي يعيشوا حياة طبيعية وتأثير ذلك على حياتهم الزوجية وكذلك مواجهة مختلف المشاكل التي تنتج عن إدمان هذه المواقع ، مما يؤدي الى تدمير الحياة الزوجية والتسبب بالطلاق .

- **عدم سماح الأهل للزوج برؤية المراة في فترة الخطوبة :** فمن الأهمية ان يسمح للزوج بذلك إذ إنه سَيبني على ذلك اتخاذ قرار مهم في حياة كل من المراة والرجل وحتى لا يكون هناك ندم عند كلا الزوجين بعد إتمام مراسم الزواج.

- **إرغام الشاب او الفتاة على الزواج من الأخر بدون موافقته :** لا يصح الزواج بالإكراه حيث ان هذا يهدد مستقبل الكثير من الأسر والتعايش وسط أجواء مليئة بالكراهية مما ينعكس على استقرار الحياة الزوجية ، فلذلك يجب التأكد من موافقة الطرفين على الارتباط ببعضهما بالرضا، حتى لا تصل الأمور إلى الطلاق.

- **الغيرة الشديدة والشك الزائد من احد او كلا الطرفين :** الغيرة من المشاعر الإنسانية الشائعة لدى البشر وهي إحساس يترك آثاراً من الهمّ والقلق، وعندما تتزايد مشاعر الغيرة إلى استحواذ مطلق وتتحول إلى شك فإن العلاقة بين الزوجين في طريقها إلى الدمار وبالتالي يحدث الطلاق.

- **سوء خلق المراة او عدم طاعتها لزوجها في المعروف :** على المراة عدم التمادي في سوء اخلاقها وعدم طاعتها لزوجها فهي مأمورة بالطاعة لأنها تعمق صلات التآلف بين سائر افراد الأسرة وهي سبب للحفاظ على الحياة الزوجية من التصدع والانشقاق الذي قد يؤدي إلى انهيار كيان الأسرة.
- **استقلال المراة مادياً عن الرجل :** قد يتيح استقلال الزوجة ماديا فرض سيطرتها وإرادتها وتبادل الأدوار مع الزوج بما يتسبب بخلل في الأسرة ، كما ان كثير من النساء بعد ان تستقل ماديا يكون الطلاق هو الاختيار الأنسب لها من اجل بدء حياة جديدة بعيداً عن المشاكل مع زوجها.
- **زواج الرجل بأخرى على زوجته دون رضاها :** من الطبيعي ان المراة تنفعل وتغضب إذا علمت بزواج زوجها لأن زواج الرجل من اخرى من اشد ما يثير غيرة الزوجة وإن كان برضاها ، ولاشك ان هنا سيوتر العلاقة بينهما لذلك فهي ترى ان من حقها طلب الطلاق إذا تزوج زوجها دون رضاها.
- **العناد :** كثير من الزوجات يغلب عليها العصبية والعناد وتصر على الطلاق عند حدوث المشكلات ، وعندما يجتمع عناد المراة مع تهور الرجل غالباً ما يقع الطلاق، والعناد صورة من صور التعبير عن عدم انسجام الزوجين في حياتهما الزوجية.
- **السهر المستمر للزوج خارج المنزل :** عدم مسؤولية الزوج تجاه الأسرة والاستهتار الدائم والسهر خارج المنزل وترك الأسرة تواجه مصيرها بمفردها كأنه غير موجود مما يسبب للزوجة صعوبة شديدة في مواجهة الحياة يؤدي ذلك في الغالب إلى طلبها للطلاق.
- **البخل حتى ولو كان مقتدراً :** يعد بخل الزوج من مسببات الطلاق الرئيسية، لأن ذلك يعرض الزوجة والأبناء لتحمل ظروف الفقر والحاجة حيث لا يقوم الزوج بسد احتياجاتهم الأساسية المطلوبة مما يؤدي إلى انهيار الأسرة، لأن تأثير البخل يمتد إلى جميع افراد الأسرة ويهدم العلاقة الزوجية.
- **مقارنة بعض الأزواج حياتهم بالآخرين :** يميل كثير من الأزواج لعقد مقارنة بين آخرين من نفس الأسرة أو خارجها، ولكن لا بد ان تكون لكل اسرة افكار خاصة بها حيث ان المقارنة تولد حالة من الغيرة والعدائية وتؤجج الخلاف وتهدم كيان الأسرة واركانها.

الآثار الاجتماعية للطلاق

شرّع الدين الإسلامي الطلاق، وجعله الله ابغض الحلال عنده، كما قال الرسول -ﷺ- «إن ابغض الحلال عند الله الطلاق»، وذلك عند الضرورة القصوى، واستنفاد كل الحلول الممكنة ، إنهاءً لبعض المشكلات العائلية المتفاقمة بين الزوجين والحد من الضرر النفسي الواقع على الطرفين، وذلك عندما يستحيل إكمال العلاقة الزوجية بسلام، ولما تتركه من آثار نفسية واجتماعية على كل منهما وعلى ابنائهما ، واختلفت نتائج الدراسات حول تأثير الطلاق على كل من الرجل والمرأة والمعاناة التي يشعر بها الاثنان معاً ، فالطلاق صدمة بالنسبة للرجل والمرأة وآثار الطلاق لا تخص الزوجين فقط بل تمتد لتشمل الأبناء والأقارب والزملاء في العمل والمجتمع.

أولاً : أثر الطلاق على الأسرة والمجتمع :

- **تفكّك الأسرة :** التفكك الأسري يترك كثيرًا من الآثار السلبية على الفرد والعائلة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام ، حيث أنه بمجرد انفصال الطرفين تنهار الأسرة ويقع الأبناء ضحية لهذا التفكك وسوء العلاقات بين الزوج والزوجة، فيصبحون في حالة ضياع بين الأم والأب.

- **تنمية الكراهية والبغضاء :** يعاني المجتمع بعد حدوث مشكلة الطلاق من نشوب المشاجرات والمشاحنات وزيادة عدم الاستقرار، مما ينمّي الشعور بالحقد والكراهية والبغضاء بين الطرفين، مما يؤدي إلى تدخل اقارب كلا الطرفين، وبالتالي زيادة الخصومة والاقتتال والمشاحنات بدلاً من تخفيف حدتها.

- **تزعزع الأمن :** يؤدي الطلاق إلى زيادة الانحراف مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم، بالإضافة إلى انتشار الأمراض النفسية، مما يؤدي إلى زعزعة الأمن، وبالتالي تفكك المجتمع وانهياره.

- **عدم انتماء الأفراد للأسر :** فلا يشعرون بانتمائهم إلى الأسرة او إلى المجتمع مما يؤدي إلى حدوث خلل واضح في تركيبة المجتمع وبالتالي زيادة نسبة حدوث جرائم القتل والسرقة والاغتصاب والاعتداء على الآخرين.

ثانياً : أثر الطلاق على الزوج والزوجة:

- **التأثير النفسي على الزوج :** يؤثر الطلاق بشكلٍ خاص في نفسية الزوج حيث يعاني من العبء النفسي لإحساسه بالفشل في مشروع الزواج الذي لم يستمر، إضافة إلى العبء المالي نظراً لكثرة تبعات الطلاق من مؤخر صداق ونفقة وحضانة وامور مالية اخرى خاصة عند تحمل مسؤولية الأطفال وحضانتهم وهو الأمر الذي قد يؤدي به إلى القيام

ببعض التصرفات غير الصحيحة لتخفيف الضغط الواقع عليه، كما أنه يزيد شعورهم بالسلبية تجاه النساء، ويقلل ثقتهم بأنفسهم تجاه الحياة الزوجية مرة أخرى.

- **التأثير النفسي على الزوجة :** يؤثر الطلاق أيضا بشكل خاص في نفسية الزوجة بسبب زيادة الضغوطات النفسية عليها لمرارة الفشل في الحياة الزوجية والتي قد تؤدي بها إلى الاكتئاب الشديد والميل للعزلة ، مما يزيد شعورها بالندم والحرمان ويقلل إحساسها بقيمة الذات وعدم الاحترام ، مع عدم القدرة على مواجهة المجتمع ومن حولها من الناس ، وهي التي تحس بألم الطلاق في المقام الأول خصوصاً إذا لم يكن لها معيل غير الزوج أو مصدر رزق آخر، بالإضافة إلى انخفاض فرصتها بالزواج مرة أخرى، كما ان تساؤلات الأبناء عن سبب عيشهم دون والدهم يزيد من تعبها وإرهاق اعصابها ، كما ان نظرة المجتمع مجحفة وظالمة بحقّ المراة، فينتقد الناس تصرفاتها وسلوكياتها وإن كانت عادية، وينظر إليها بعدم الاحترام والتقدير وكأنها هي السبب الأساسي في الطلاق، وتكون معرضة للوم والتجريح من قبل افراد العائلة خاصة ومن افراد المجتمع بشكل عام.

ثالثاً: أثر الطلاق على الأبناء :

- **تشرد الأبناء :** يتشتت الأبناء نتيجة طلاق والديهم مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بهم، وبالتالي تشردهم والسبب في ذلك يعود إلى غياب الأب وتفكك الأسرة وعدم اهتمام الأم؛ مما يجعلهم يتجهون نحو السلوكيات غير السوية والمنحرفة في كثير من الأحيان، وبالتالي تكثر جرائم الأحداث ويزيد معدل انحرافهم ، والأمراض النفسية التي تؤثر في تنشئتهم السليمة.

- **يصاب ابناء المطلقين بسوء التكيف الاجتماعي :** وذلك لعدم شعورهم بالجو الأسري مما يسبب لهم العديد من المشاكل النفسية، وذلك نتيجة للتشتت بين الأب والأم ، حيث يفتقد ابناء المطلقين لأساليب التربية والتنشئة السليمة داخل هذه الأسرة المفككة.

- **الشعور بنقص الاهتمام من قبل الوالدين :** والإحساس الدائم بالقلق من ان يتخلى احدهم عنهم وان لا يعاودوا الاهتمام بهم وباحتياجاتهم العاطفية والتربوية، وبشكل خاص عندما تكون هنالك عداوة بين الأب والأم وقيام كل منهم بالتحدث بالسوء عن الطرف الآخر للتأثير على الأبناء.

- **المشاكل الصحية :** يزيد الطلاق من إمكانية إصابة الأبناء بمشاكل صحية، حيث انه بعد حدوث الطلاق بين الوالدين فإن الأبناء عرضة للإصابة بمشاكل صحية أكثر بنسبة خمسين بالمئة من الأبناء الذين يعيشون بشكل طبيعي مع والديهم الاثنين.

- **ضعف التحصيل العلمي :** يؤدي الطلاق غالباً إلى ضعف التحصيل العلمي لدى الأبناء، وذلك بسبب زيادة تشتيتهم وإرباكهم، والذي يؤدي بدوره إلى التقليل من قدرتهم على التركيز في القيام بأنشطتهم اليومية، والتي من ضمنها أعمالهم المدرسية.
- **الشعور بالذنب :** يؤدي حدوث الطلاق بين الوالدين إلى زيادة إحساس الأبناء بالذنب، فهم لا يستطيعون فهم السبب في انفصال والديهم عن بعضهم البعض، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل لهم كالاكتئاب والإجهاد، لذلك لا بد من توفير إرشاد للأبناء يبين لهم السبب الحقيقي وراء الطلاق للتقليل من إحساسهم بالذنب.
- **الفشل في العلاقات :** يزيد الطلاق من إمكانية عيش الأبناء لحياة تمر بعلاقات غير صحية في المستقبل، فطلاق الوالدين يولد لدى الأبناء عند بلوغهم إحساس بالخوف من الهجران والفشل، وعدم النجاح في العلاقات العاطفية، والذي يؤدي بدوره إلى امتناعهم عن الالتزام في علاقاتهم.

الحلول المقترحة لعلاج مشكلة الطلاق

أولى الإسلام الأسرة اهتماماً بالغاً، حيث تكفل بتنظيم بنائها ورعاية أفرادها ، وتوضيح الحقوق والواجبات التي تنظم العلاقة بين جميع أفرادها، وبذلك يهدف الإسلام بتشريعاته الأسرية إلى تصحيح العلاقات وتنظيمها بما يحفظ للأسرة أمنها، وسعادتها، وترابطها، واستمراريتها، وينظر الإسلام للأسرة بأنها نواة المجتمع وأول لبناته وأهم وحداته تنظيماً وهيكلة، ومتى ما أصبح استمرار الحياة في واقع الأسرة معقداً ومضطرباً صار البحث عن البدائل أمراً ملحاً كأحد الحلول النهائية لعلاج المشاكل الأسرية، وتنقسم حلول مشكلة الطلاق إلى الأقسام التالية:

أولاً: الحلول الوقائية السابقة للزواج:

- **اختيار الزوج المناسب:** إن كثيراً من الشباب لا يكترثون لمعايير اختيار الزوج أو الزوجة، لذا يجب معرفة كيفية الاختيار السليم للشريك المناسب، والتأني والتفكير المكثف والمنطقي من أجل ذلك.
- **التثقف حول معاملة الزوجين:** إن الجهل بكيفية التعامل بين الأزواج غالباً ما يفضي إلى العديد من المشكلات فالحياة الزوجية قائمة على أساس الود والتفاهم وليس الشرط والتفاوض من قبل أحد الطرفين.
- **أن تكون هناك فترة كافية للخطوبة:** ومن المفضل عدم التصنع في هذه الفترة لتقليل نسبة الطلاق بعد الزواج.
- **معرفة الحدود :** إذ يجب على الأزواج الفهم بأن الطرف الآخر ليس ملكاً له ولا يحق له فرض السيطرة عليه بكل تفاصيل حياته الشخصية، حيث يبالغ بعض الأزواج بحصر زوجاتهم بحدود التحدث مع الآخرين، والتعامل مع الناس عموماً أو العكس.

ثانياً: الحلول العلاجية عند اقتراب حدوث مشكلة الطلاق بين الأزواج:

- **محاولة حل المشكلات الزوجية بالتفاهم :** وعدم ترك المشكلات من البداية كي لا تتراكم إلى الحد الذي تؤدي فيه إلى الطلاق.
- **اللجوء إلى الهدنة :** والمقصود بها أن يبتعد الزوجان عن بعضهما فترة من الزمن تسمح لهما بمراجعة النفس، وعودة المشاعر الطيبة بينهما.
- **التأكد من قرار الانفصال :** حيث إن بعض الأزواج يصرون على الطلاق من باب الرد أو إثبات الذات أمام الطرف الآخر، دون الأخذ بعين الاعتبار العواقب الوخيمة بعد الإقبال على هذه الخطوة.

- **تجنب لفظ الطلاق :** على الأزواج التأني بالتلفظ بكلمة الطلاق فهي تنهي الحياة الزوجية، وعلى الزوج أن يستعيذ من الشيطان الرجيم.
- **الاحتكام إلى العقلاء من الأهل :** فيحتكم الزوج إلى كبير العائلة او الأخوة لإصلاح المشاكل بين الزوجين، وتقديم النصائح اللازمة لتجنب المشكلات لاحقاً وكيفية التعامل معها.
- **طرد فكرة الطلاق :** إن وجود فكرة الطلاق تعيق الدافع لتحسين العلاقة، ولذلك يجب إزالة فكرة أن الحياة خارج نطاق الزواج ستكون أفضل، وعلى الزوج أن يجلس مع زوجته للنقاش بهدوء وحل الخلافات دون أن تصل الأمور إلى الطلاق.
- **تعلم المهارات الهامة للحفاظ على علاقة المحبة بين الزوجين :** وذلك يوجب تعلم بعض المهارات الأساسية، ومنها التحدث معاً بشكل تعاوني، ومنع الغضب من إفساد العلاقة، واتخاذ القرارات معاً، وضخ الإيجابية إلى الحياة الزوجية.
- **التوقف عن العدائية :** لأنها العائق الأول ضد الزيجات، ففي حال اختلاف وجهات النظر، يسعى كل طرف إلى إثبات وجهة نظره وأنه على حق، فمن المفترض أن يعمل الطرفين معاً من أجل الوصول إلى نتيجة.
- **العناية بالنفس والمظهر :** حيث يصاب الكثير من الأزواج بخيبة الأمل من الشكل الخارجي للشريك، فكلما زاد الاهتمام بالذات زاد اهتمام الشريك الآخر بالمحافظة على نفسه ايضاً.
- **لابد من تربية الأبناء منذ الصغر على تحمل المسؤولية وزرع الوازع الديني لديهم :** يأتي دور الآباء في مساعدة ابنائهم من خلال تربيتهم لتحمل المسئولية وتعليمهم وتكوين شخصياتهم وتنمية مهاراتهم الذاتية وزرع الوازع الديني لديهم بهدف التنشئة الصحيحة للمقدرة على القيام بدورهم في المجتمع.
- **من الأفضل تأخير الإنجاب بعد مرور السنوات الأولى من الزواج :** والتي يقع فيها الطلاق بنسبة كبيرة ولأتفه الأسباب، وذلك لعدم قدرة الزوجين على تفهم بعضهما البعض بالشكل المطلوب.
- **علاج التفكك الأسري :** وذلك عن طريق ترابط العلاقة بين الأم والأب وحل المشاكل بعيداً عن الأبناء، والاهتمام بهم عن طريق الاستماع إليهم والتحدث معهم في مشاكلهم وخصوصياتهم ومحاسبتهم عند حدوث خطأ، والابتعاد عن استخدام العنف معهم مع توجيههم ونصحهم بضرورة اختيار الأصدقاء الصالحين وعدم مصادقة السيئين.

ثالثاً: الحلول المجتمعية :

- **تكثيف الحملات الإعلامية بمختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة :** بهدف تنوير وتثقيف أفراد المجتمع حول كيفية العلاقة بين الأزواج وخطورة سلوك الطلاق وآثاره على الأفراد والأسرة والمجتمع.
- **إدراج قضية الطلاق ضمن المناهج التعليمية والتربوية بصورة أكثر اهتماماً:** لتوضيح مدى خطورة وآثار هذه القضية الخطيرة ، وذلك بوضع منهج خاص لأمور العلاقات الزوجية بشكل متدرج في المناهج الدراسية على أن تتناسب المادة العلمية لكل مرحلة بما يتفق مع العمر.
- **عقد المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل :** التي تتناول سبل معالجة هذه الظاهرة (الطلاق) وانعكاساتها الصحية والنفسية والاجتماعية والأمنية على المجتمع.
- **تفعيل دور الجامعات والمعاهد :** حيث أثرها الكبير في نشر الدراسات العلمية والتربوية وأيضا تقديم الحلول لهذه المشاكل من خلال القنوات التلفزيونية والصحف و وضع هذه الدراسات في مواقعها بالإنترنت.
- **تهيئة بعض مراكز الإصلاح التي تقوم بالإصلاح بين الزوجين:** وإعطائهم النصائح المفيدة التي تحل المشاكل فيما بينهم وتساعد في ضمان التوافق بين الزوجين بإذن الله.

الفصل الثاني
الجانب العملي

أولاً

1- إجمالي عدد حالات الزواج والطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م.

2- إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج حسب جنسية الزوج والزوجة.

3- إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة حسب جنسية الزوج والزوجة.

تعتبر إحصاءات الزواج والطلاق إحدى أهم الإحصاءات الحيوية للتعرف على الوضع الديموغرافي والإجتماعي في الدولة وما يطرأ عليه من تغيرات عام بعد عام مما يساعد على توفير قاعدة بيانات جيدة من أجل إتخاذ القرارات المناسبة في المجتمع ، ومن هنا سوف يتناول الجدول التالي إجمالي عدد حالات الزواج وحالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج وكذلك إلى عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس السنة ومن سنوات زواج سابقة ومقارنتها بعدد حالات الزواج لكل سنة خلال الفترة 2007 - 2017م مع حساب نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج لكلا النوعين وذلك كما يلي:

1- إجمالي عدد حالات الزواج والطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م

جدول رقم (1)

عدد حالات الزواج وحالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج وكذلك عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة خلال الفترة 2007 - 2017م.

السنة	عدد حالات الزواج	حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج		حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
2007	13315	718	%5.4	4942	%37.1
2008	12810	811	%6.3	5545	%43.3
2009	12649	921	%7.3	5965	%47.2
2010	12274	838	%6.8	5972	%48.7
2011	13032	839	%6.4	6260	%48.0
2012	14320	1144	%8.0	6672	%46.6
2013	15118	956	%6.3	6904	%45.7
2014	15086	922	%6.1	7327	%48.6
2015	15412	914	%5.9	7201	%46.7
2016	14693	872	%5.9	7223	%49.2
2017	13932	757	%5.4	7433	%53.4
الإجمالي	152641	9692	%6.4	71444	%46.8
المتوسط	13876	881	%6.4	6495	%46.8

شكل (1) عدد حالات الزواج والطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج خلال الفترة 2007 - 2017م

شكل (2) عدد حالات الزواج والطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة خلال الفترة 2007 - 2017م

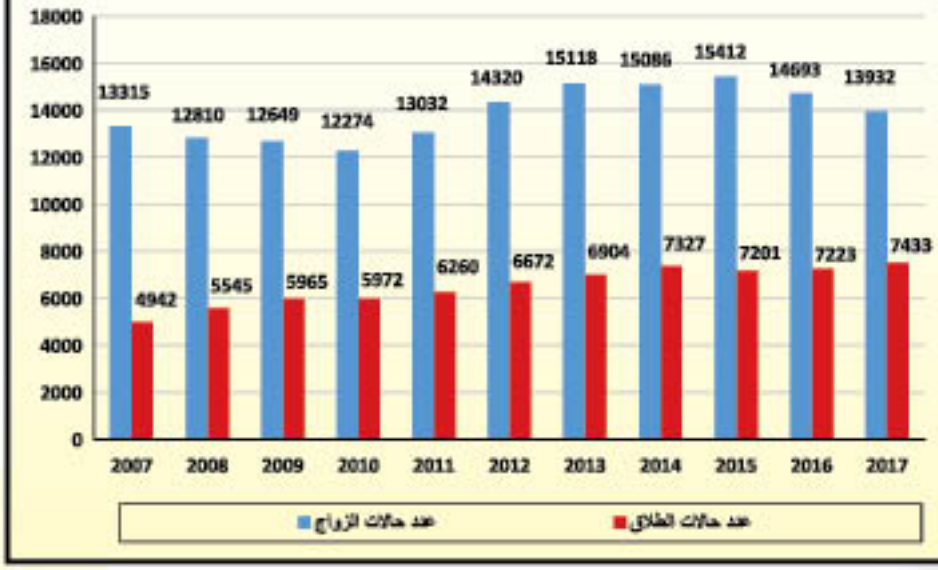

من جدول رقم (1) والشكلين رقم (1) و (2) يتضح ما يلي:

عدد حالات الزواج في كل عام على حدا هي حالات تمت في نفس العام ، بينما عدد حالات الطلاق فقد شملت حالات زواج تمت في نفس العام او حالات تمت في نفس السنة ومن سنوات سابقة ويمكن توضيحها كالتالي:

أ- إجمالي عدد حالات الزواج خلال الفترة 2007 - 2017م :

- بلغ إجمالي عدد حالات الزواج (152641) حالة وبمتوسط سنوي بلغ (13876) .
- نلاحظ ان عدد حالات الزواج متذبذب خلال فترة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض.
- جاء عام 2015م بأعلى عدد لحالات الزواج حيث بلغ (15412) حالة ، بينما جاء عام 2010م بأقل عدد منها حيث بلغ (12274) حالة.

ب- عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج خلال الفترة 2007 - 2017م :

- بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج (9694) حالة وبمتوسط سنوي بلغ (881) حالة خلال الفترة 2007 - 2017م .
- انخفاض عدد حالات الطلاق خلال الخمس سنوات الأخيرة.
- جاء عام 2012م بأعلى عدد لحالات الطلاق حيث بلغ (1144) حالة ، بينما جاء عامي 2007م و2017م بأقل عدد لحالات الطلاق حيث بلغ (718) حالة و (757) حالة على الترتيب.
- جاءت نسبة حالات الطلاق إلى عدد حالات الزواج متفاوته بين الارتفاع والانخفاض بفارق بسيط خلال السنوات ، حيث جاءت أعلاها في عام 2012م بنسبة (8.0%)، كما نلاحظ ان النسبة تكون بفوارق بسيطة خلال الفترة 2013 - 2017م حيث تتراوح بين (6.3% - 5.4%).
- بلغ المتوسط السنوي لنسب عدد حالات الطلاق إلى عدد حالات الزواج (6.4%) خلال الفترة 2007-2017م.

ج - عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة خلال الفترة من 2007 - 2017م :

- بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق (71444) حالة ، وبمتوسط سنوي بلغ (6495).
- تزايد عدد حالات الطلاق سنوياً على الرغم من انخفاض عدد حالات الزواج في بعض السنوات خلال الفترة 2007 - 2017م .
- جاء عام 2017م بأعلى عدد لحالات الطلاق حيث بلغ (7433) حالة .
- جاءت نسبة عدد حالات الطلاق إلى عدد حالات الزواج متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض بفارق بسيط خلال السنوات ، كما نلاحظ أن النسبة تكون متقاربة خلال الفترة 2008 - 2015م حيث تتراوح النسبة بين (43.3% - 46.7%) ثم ترتفع تدريجياً في عامي 2016 و 2017م لتصل إلى (53.4%) في عام 2017م .
- بلغ المتوسط السنوي لنسبة عدد حالات الطلاق إلى عدد حالات الزواج (46.8%) خلال الفترة 2007 - 2017م .

وبعد أن تناولنا إحصائيات الزواج والطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م بشكل عام سيتم تناول حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج وكذلك حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة حسب جنسية الزوج والزوجة خلال فترة الدراسة.

2- إجمالي عدد حالات الزواج والطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج

جدول رقم (2)

تفصيل عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج حسب جنسية الزوج والزوجة

خلال الفترة 2007 - 2017م

الجنسية / السنة	الزوج كويتي		الزوج غير كويتي		الإجمالي
	الزوجة كويتية	الزوجة غير كويتية	الزوجة كويتية	الزوجة غير كويتية	
2007	461	136	39	82	718
2008	496	117	49	149	811
2009	554	178	43	146	921
2010	494	151	58	135	838
2011	521	123	51	144	839
2012	690	185	70	199	1144
2013	606	150	46	154	956
2014	590	130	39	163	922
2015	554	148	51	161	914
2016	503	142	61	166	872
2017	457	124	30	146	757
الإجمالي	5926	1584	537	1645	9692
المتوسط	539	144	49	150	882
نسبة متوسط عدد الحالات إلى الإجمالي	%61.1	%16.3	%5.6	%17.0	%100

شكل (3) عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج حسب جنسية الزوج خلال الفترة 2007 - 2017م

من جدول رقم (2) وشكل رقم (3) يتضح ما يلي :

- بلغت نسبة المتوسط السنوي لحالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج عندما يكون الزوجين كويتيين الجنسية (61.1%) من الإجمالي الكلي خلال فترة الدراسة.
- بلغت نسبة المتوسط السنوي لحالات الطلاق عندما يكون الزوجين غير كويتيين الجنسية (17.0%).
- أما نسبة المتوسط السنوي لحالات الطلاق للكويتيين المتزوجين من غير كويتيات فقد بلغت (16.3%) خلال نفس الفترة .
- وجاءت اقل نسبة للمتوسط السنوي لحالات الطلاق عندما يكون الزوج غير كويتي والزوجة كويتية الجنسية بنسبة (5.6%).

3- إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة :

جدول رقم (3)

تفصيل عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة حسب جنسية الزوج والزوجة خلال الفترة 2007 - 2017م

الجنسية / السنة	الزوج كويتي		الزوج غير كويتي		الإجمالي
	الزوجة كويتية	الزوجة غير كويتية	الزوجة كويتية	الزوجة غير كويتية	
2007	3178	640	329	795	4942
2008	3497	628	403	1017	5545
2009	3772	799	382	1012	5965
2010	3754	766	387	1065	5972
2011	3809	733	438	1280	6260
2012	4067	799	475	1331	6672
2013	4261	904	410	1329	6904
2014	4491	897	466	1473	7327
2015	4435	870	454	1442	7201
2016	4386	873	478	1486	7223
2017	4510	892	546	1485	7433
الإجمالي	44160	8801	4768	13715	71444
المتوسط	4015	800	433	1247	6495
نسبة متوسط عدد الحالات إلى الإجمالي	%61.8	%12.3	%6.7	%19.2	%100.0

شكل (4) عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة حسب جنسية الزوج خلال الفترة 2007 - 2017م

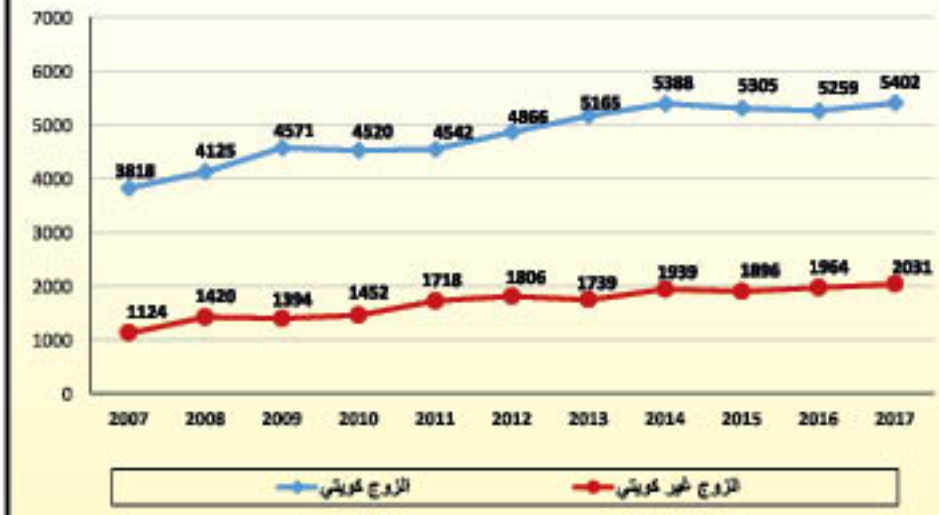

من جدول رقم (3) وشكل رقم (4) يتضح ما يلي :

- مما سبق نستنتج أن نسبة عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج أو التي تمت من سنوات سابقة تكاد تكون متقاربة .
- تتزايد حالات الطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م عندما يكون الزوجين كويتيين الجنسية، حيث بلغت نسبة المتوسط السنوي لحالات الطلاق (61.8%) من الإجمالي الكلي.
- بلغت نسبة المتوسط السنوي لحالات الطلاق عندما يكون الزوجين غير كويتيين الجنسية (19.2%).
- أما نسبة المتوسط السنوي لحالات الطلاق للكويتيين المتزوجين من غير كويتيات فقد بلغت (12.3%) خلال نفس الفترة .
- وجاءت أقل نسبة للمتوسط السنوي لحالات الطلاق عندما تكون الزوجة كويتية والزوج غير كويتي الجنسية بنسبة (6.7%).

ثانياً

1- مقارنة عـدد حالات الطـلاق التي تمت في نفس سنة الزواج حسب الجنسية.

2- مقارنة عـدد حـالات الطـلاق التي تمت فـي نفس سـنة الزواج ومن سـنوات زواج سابقة حسب الجنسية.

وهنا سوف يتم دراسة حالات الطلاق بصورة مغايرة عما تم تناوله سابقاً بمعنى ان جميع حالات الطلاق يتم مقارنتها بحالات الزواج التي تمت خلال نفس العام ومن سنوات زواج سابقة بالتفصيل حسب الجنسية ، وذلك لحساب نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج سنوياً في المجتمع الكويتي خلال الفترة 2007 - 2017م ويمكن توزيعها وفقاً للتالي:

1- حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج

أ) الزوج والزوجة كويتيين الجنسية.

جدول رقم (4)

عدد حالات الزواج وحالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج

للزوج الكويتي والزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م

السنة	الزوج كويتي والزوجة كويتية		نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج
	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	
2007	9664	461	%4.8
2008	9238	496	%5.4
2009	8516	554	%6.5
2010	8429	494	%5.9
2011	8839	521	%5.9
2012	9405	690	%7.3
2013	9597	606	%6.3
2014	9464	590	%6.2
2015	9330	554	%5.9
2016	8800	503	%5.7
2017	8735	457	%5.2
الإجمالي	100017	5926	%5.9

شكل (5) نسبة حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج إلى حالات الزواج للزوج الكويتي والزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م

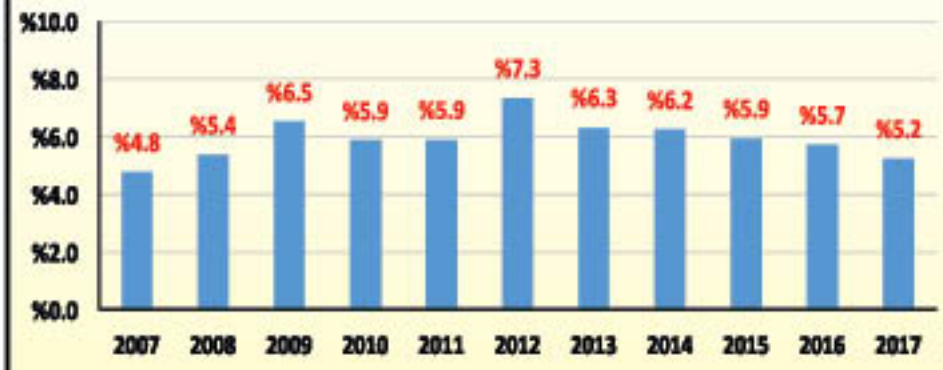

من جدول رقم (4) وشكل رقم (5) نستنتج ما يلي :

1 - عدد حالات الزواج:

- بلغ إجمالي عدد حالات الزواج للزوج الكويتي من الزوجة الكويتية (100017) حالة خلال الفترة 2007 - 2017م.
- جاء عام 2007م بأعلى عدد لحالات الزواج بين الكويتيين حيث بلغ (9664) حالة.
- نلاحظ انخفاضاً في عدد حالات الزواج بين الكويتيين في آخر خمس سنوات، حيث جاء عام 2017م بأقل عدد حيث بلغ (8735) حالة.

2 - عدد حالات الطلاق:

- بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م (5926) حالة.
- جاء عام 2012م بأعلى عدد لحالات الطلاق بين الكويتيين حيث بلغ (690) حالة.
- نلاحظ انخفاضاً في عدد حالات الطلاق بين الكويتيين في آخر خمس سنوات.

3 - نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج:

- بلغ إجمالي نسبة حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م (5.9%).
- تتراوح نسبة حالات الطلاق التي تمت لنفس سنة الزواج خلال الفترة 2007 - 2017م للأزواج والزوجات الكويتيين بين (4.8%) لعام 2007م وجاء اعلاها عام 2012م حيث بلغت (7.3%).
- انخفضت النسبة في عام 2017م إلى (5.2%) اي بانخفاض قدره (0.5%) عن عام 2016م.

ب - الزوج كويتي والزوجة غير كويتية الجنسية :

جدول رقم (5)

عدد حالات الزواج وحالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج
للزوج الكويتي والزوجة غير الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م

السنة	الزوج كويتي والزوجة غير كويتية		نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج
	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	
2007	1187	136	%11.5
2008	1113	117	%10.5
2009	1379	178	%12.9
2010	1227	151	%12.3
2011	1304	123	%9.4
2012	1448	185	%12.8
2013	1477	150	%10.2
2014	1481	130	%8.8
2015	1544	148	%9.6
2016	1548	142	%9.2
2017	1526	124	%8.1
الإجمالي	15234	1584	%10.4

شكل (6) نسبة حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج إلى حالات الزواج للزوج الكويتي والزوجة غير الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م

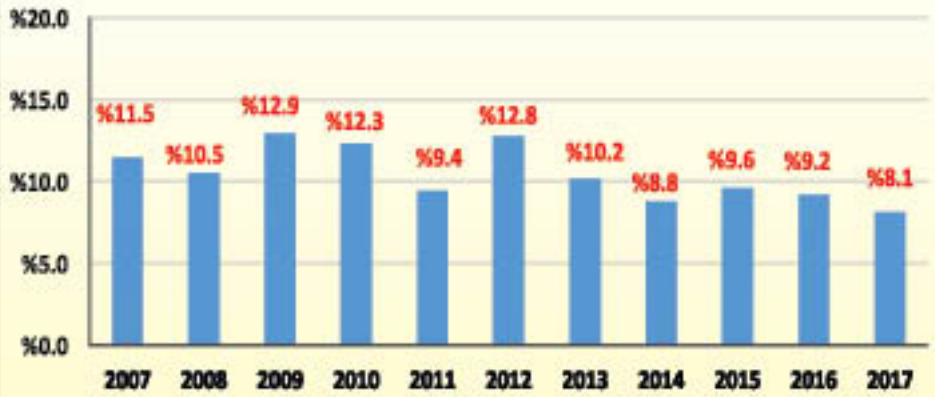

من جدول رقم (5) وشكل رقم (6) يتضح ما يلي :

1) عدد حالات الزواج :

- بلغ إجمالي عدد حالات الزواج للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية (15234) حالة خلال الفترة 2007 -2017م.
- جاء عام 2016م بأعلى عدد لحالات الزواج للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية حيث بلغ (1548) حالة.
- هناك زيادة في عدد حالات زواج الكويتيين الذكور من زوجات غير كويتيات حيث بلغ عدد حالات الزواج (1187) حالة في عام 2007م لتصل إلى (1526) حالة في عام 2017م اي بنسبة تغير بلغت (28.6 %) خلال فترة الدراسة.

2) عدد حالات الطلاق :

- بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية (1584) حالة خلال الفترة 2007 -2017م.
- جاء عام 2012م بأعلى عدد لحالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية حيث بلغ (185) حالة.

- نلاحظ انخفاضاً في عدد حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية في الثلاث سنوات الأخيرة.

3) نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج :

- بلغت نسبة حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية (10.4%) خلال الفترة 2007 - 2017م.

- هناك انخفاض في نسبة حالات الطلاق للزوج الكويتي من زوجة غير كويتية حيث تفاوتت نسب الطلاق خلال فترة الدراسة وكان اعلاها في عام 2009م حيث بلغت (12.9%) حتى وصلت إلى (8.1%) في عام 2017م .

نلاحظ زيادة نسبة حالات الطلاق عندما يكون الزوج كويتي والزوجة غير كويتية عن نظيرها عندما يكون كلا الزوجين كويتيي الجنسية ، وهذه الزيادة تدفعنا للتساؤل عن العوامل والأسباب التي تؤدي لزواج الكويتي من غير كويتية بالرغم مما قد يواجهونه من المعارضة الاجتماعية لهذا الأمر .

ومن أهم الأسباب التي تؤدي لزواج الكويتي من غير كويتية :

1) التكلفة المنخفضة في الزواج من غير الكويتية.
2) التهرب من المسئولية.
3) الوفرة الاقتصادية في المجتمع الكويتي.
4) سوء تقدير العواقب المستقبلية.
5) أعداد الوافدين الكبيرة في المجتمع الكويتي.
6) كثرة السفر إلى الخارج .
7) ومن العوامل ايضاً احتمالية سرية الزواج، او الزواج المتعدد.

ولكن مع ذلك نجد ان هناك سلبيات ناجمة عن مشكلة الزواج بأجنبية ومن اهمها ما يتعلق بالانتماء الوطني والهوية فالطفل يتأثر بلغة والدته وانتمائها وعاداتها خصوصاً في مرحلة الطفولة، فما هي النتائج المترتبة عندما تكون الأم لا تتكلم اللغة العربية ولا تعرف بالعادات الإسلامية شيئاً؟ لذلك يجب وضع برامج توعوية تثقيفية حول الزواج ومسئوليته الاجتماعية والأخلاقية ، ولابد من تنبيه الشباب إلى الأضرار المحتملة من الزواج من غير الكويتية، وايضا ومن جانب آخر تشكل زيادة العنوسة في المجتمع الكويتي من أبرز تداعيات مشكلة زواج الكويتي من غير الكويتية.

ج - الزوجة كويتية والزوج غير كويتي الجنسية :

جدول رقم (6)

عدد حالات الزواج وحالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج

للزوجة الكويتية والزوج غير الكويتي خلال الفترة 2007 - 2017م

السنة	الزوجة كويتية والزوج غير كويتي		نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج
	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	
2007	485	39	%8.0
2008	518	49	%9.5
2009	615	43	%7.0
2010	611	58	%9.5
2011	747	51	%6.8
2012	736	70	%9.5
2013	763	46	%6.0
2014	743	39	%5.2
2015	767	51	%6.6
2016	734	61	%8.3
2017	648	30	%4.6
الإجمالي	7367	537	%7.3

شكل (7) نسبة حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج إلى حالات الزواج للزوجة الكويتية والزوج غير الكويتي خلال الفترة 2007 - 2017م

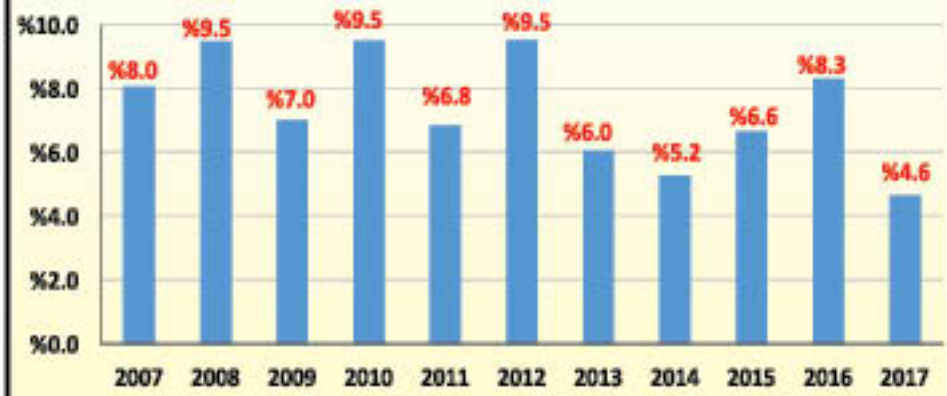

من جدول رقم (6) وشكل رقم (7) يتضح ما يلي :

1- عدد حالات الزواج :

- بلغ إجمالي عدد حالات الزواج للزوجة الكويتية من الزوج غير الكويتي (7367) حالة خلال الفترة 2007 -2017م.
- جاء عام 2015م بأعلى عدد لحالات الزواج بين الزوجة الكويتية من الزوج الغير كويتي حيث بلغ (767) حالة.
- نلاحظ ارتفاعاً في عدد حالات الزواج بين الزوجة الكويتية من الزوج الغير كويتي في السنوات الأخيرة ، باستثناء عام 2017م والذي جاء بانخفاض بسيط بلغ (86) حالة عن عام 2016م .

2- عدد حالات الطلاق :

- بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق للزوجة الكويتية من الزوج غير الكويتي (537) حالة خلال الفترة 2007 -2017م.

- جاء عام 2012م بأعلى عدد لحالات طلاق الزوجة الكويتية من الزوج الغير كويتي حيث بلغ (70) حالة.
- في حين جاء عام 2017م بأقل عدد لحالات طلاق الزوجة الكويتية من الزوج الغير كويتي حيث بلغ عددها (30) حالة.

3- نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج :

- بلغ إجمالي نسبة حالات الطلاق للزوجة الكويتية من الزوج الغير كويتي (7.3%) خلال الفترة 2007 - 2017م.
- انخفاض نسبة حالات الطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م للزوجة الكويتية المقترنة بزوج غير كويتي بنسب متفاوتة حيث وصلت إلى (4.6%) في عام 2017م .
- نجد أن عدد حالات زواج الكويتية من غير كويتي في تزايد خلال نفس الفترة حيث بلغت (485) حالة زواج عام 2007م إلى أن وصلت إلى (648) حالة زواج عام 2017م اي بارتفاع نسبي قدره (33.6%) خلال فترة الدراسة وهذه النسبة تجعلنا نتساءل حول سبب إقدام المواطنة الكويتية على الزواج من غير الكويتي .

ومن هنا نجد أن أهم أسباب قبول فكرة ارتباط الزوجة الكويتية من الغير كويتي هي :

1) عدم وجود فرصة للزواج من الكويتي.
2) الخوف من العنوسة في ظل اتجاه بعض الشباب الكويتي للعزوف عن الزواج أو الزواج بغير كويتية.
3) تعدد التركيبة السكانية الحالية لدولة الكويت وتعدد الجنسيات بها وهذا الأمر يساعد على الاحتكاك الثقافي والاجتماعي بالإضافة إلى مجال العمل المختلط.
4) قد يكون الزوج غير الكويتي أكثر التزاماً واهتماماً بمعاملة الزوجة وأداء واجباته تجاه الأسرة.

2- حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة

أ) الزوج والزوجة كويتيين الجنسية:

جدول رقم (7)

عدد حالات الزواج والطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة للزوج الكويتي والزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م

السنة	الزوج كويتي والزوجة كويتية		نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج
	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	
2007	9664	3178	%32.9
2008	9238	3497	%37.9
2009	8516	3772	%44.3
2010	8429	3754	%44.5
2011	8839	3809	%43.1
2012	9405	4067	%43.2
2013	9597	4261	%44.4
2014	9464	4491	%47.5
2015	9330	4435	%47.5
2016	8800	4386	%49.8
2017	8735	4510	%51.6
الإجمالي	100017	44160	%44.2

شكل (8) نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة للزوج الكويتي والزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م

من جدول رقم (7) وشكل رقم (8) نستنتج ما يلي:

1) عدد حالات الزواج:

- كما تم ذكره سابقاً فقد بلغ إجمالي عدد حالات الزواج للزوج الكويتي من الزوجة الكويتية (100017) حالة خلال الفترة 2007 - 2017م.

2) عدد حالات الطلاق:

- بلغ إجمالي حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 – 2017م عدد (44160) حالة.
- جاء عام 2017م بأعلى عدد لحالات الطلاق بين الكويتيين حيث بلغ (4510) حالة.
- نلاحظ ارتفاع في عدد حالات الطلاق بين الكويتيين في آخر سنوات الدراسة.

3) نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج :

- بلغ إجمالي نسبة حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م (44.2%).
- تتزواح نسبة حالات الطلاق التي تمت لنفس سنة الزواج وفي سنوات سابقة خلال الفترة 2007 - 2017م للأزواج والزوجات الكويتيين بين (32.9%) و (51.6%).
- نلاحظ ارتفاع في نسبة حالات الطلاق بين الكويتيين في آخر ست سنوات حيث بلغت نسبة الطلاق (43.2%) في عام 2012م إلى ان وصلت النسبة إلى (51.6%) في عام 2017م اي بارتفاع قدره (8.4%)، ومن هنا يتضح الارتفاع في حالات الطلاق.

ب - الزوج كويتي والزوجة غير كويتية الجنسية :

جدول رقم (8)

عدد حالات الزواج والطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة للزوج الكويتي والزوجة غير الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م

السنة	الزوج كويتي والزوجة غير كويتية		نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج
	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	
2007	1187	640	%53.9
2008	1113	628	%56.4
2009	1379	799	%57.9
2010	1227	766	%62.4
2011	1304	733	%56.2
2012	1448	799	%55.2
2013	1477	904	%61.2
2014	1481	897	%60.6
2015	1544	870	%56.3
2016	1548	873	%56.4
2017	1526	892	%58.5
الإجمالي	15234	8801	%57.8

شكل (9) نسبة حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة إلى حالات الزواج للزوج الكويتي والزوجة غير الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017م

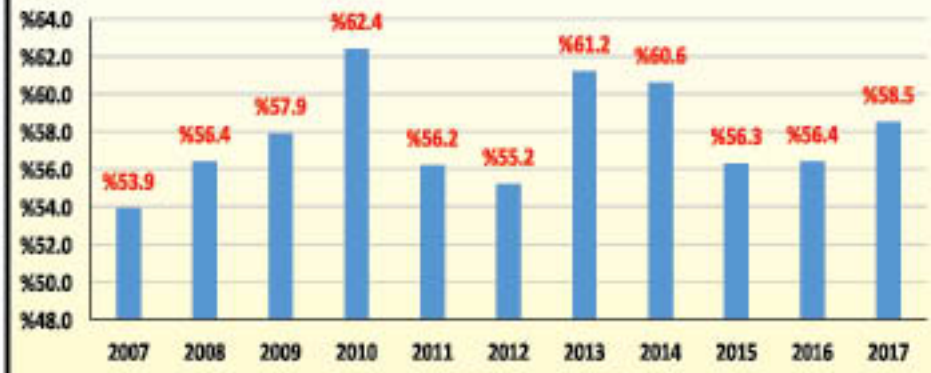

من جدول رقم (8) وشكل رقم (9) يتضح ما يلي :

1- عدد حالات الزواج :

- كما تم ذكره سابقاً فقد بلغ إجمالي عدد حالات الزواج للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية (15234) حالة خلال الفترة 2007 - 2017م.

2- عدد حالات الطلاق :

- بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت لنفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية (8801) حالة خلال الفترة 2007 -2017م.
- جاء عام 2013م بأعلى عدد لحالات الطلاق للزوج الكويتي من زوجة غير كويتية حيث بلغ (904) حالة.
- نلاحظ ارتفاع في عدد حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية في الثلاث سنوات الأخيرة.

3- نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج :

- بلغ إجمالي نسبة حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية (57.8%) خلال الفترة 2007 - 2017م.
- تفاوتت نسب الطلاق خلال فترة الدراسة وكان أعلاها في عام 2010م حيث بلغت (62.4%) حتى وصلت إلى (58.5%) في عام 2017م.

ج - الزوجة كويتية والزوج غير كويتي الجنسية :

جدول رقم (9)

عدد حالات الزواج والطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة للزوجة الكويتية والزوج غير الكويتي خلال الفترة 2007 - 2017م

السنة	الزوجة كويتية والزوج غير كويتي		نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج
	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	
2007	485	329	%67.8
2008	518	403	%77.8
2009	615	382	%62.1
2010	611	387	%63.3
2011	747	438	%58.6
2012	736	475	%64.5
2013	763	418	%54.8
2014	743	466	%62.7
2015	767	454	%59.2
2016	734	478	%65.1
2017	648	546	%84.3
الإجمالي	7367	4776	%64.8

شكل (10) نسبة حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة إلى حالات الزواج للزوجة الكويتية والزوج الغير كويتي خلال الفترة 2007 - 2017م

من جدول رقم (9) وشكل رقم (10) يتضح ما يلي:

1- عدد حالات الزواج:

- كما ذكر سابقاً فقد بلغ إجمالي عدد حالات الزواج للزوجة الكويتية من الزوج غير الكويتي (7367) حالة خلال الفترة 2007 -2017م.

2- عدد حالات الطلاق:

- بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق للزوجة الكويتية من الزوج غير الكويتي (4776) حالة خلال الفترة 2007 -2017م.
- جاء عام 2017م بأعلى عدد لحالات طلاق الزوجة الكويتية من الزوج الغير كويتي حيث بلغ (546) حالة ، بينما جاء عام 2007م بأقل عدد لحالات الطلاق .

3- نسبة حالات الطلاق إلى حالات الزواج:

- بلغ إجمالي نسبة حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة غير الكويتية (64.8%) خلال الفترة 2007 – 2017م.
- تفاوتت نسب الطلاق خلال فترة الدراسة وكان اعلاها في عام 2017م حيث بلغت (84.3%).

ثالثاً

توزيع حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة خلال الفترة 2007-2017م

الجداول التالية توضح توزيع حالات الطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م كما يلي :

1- حسب الفئة العمرية للزوج :

جدول رقم (10)

عدد حالات الطلاق حسب الفئة العمرية للزوج خلال الفترة 2007 - 2017م

الفئة العمرية للزوج / السنة	اقل من 25 سنة	من 25 - 34 سنة	من 35 - 44 سنة	من 45 سنة فأكبر	الإجمالي
2007	789	1977	1213	963	4942
2008	824	2249	1406	1066	5545
2009	832	2405	1507	1221	5965
2010	840	2415	1473	1244	5972
2011	784	2624	1570	1282	6260
2012	884	2851	1651	1286	6672
2013	719	2961	1760	1464	6904
2014	708	3087	1917	1615	7327
2015	639	3093	1873	1596	7201
2016	602	3067	1863	1691	7223
2017	514	2999	2032	1888	7433
الإجمالي	8135	29728	18265	15316	71444
نسبة عدد الحالات حسب الفئة العمرية للزوج إلى الإجمالي	%11.4	%41.6	%25.6	%21.4	%100.0

شكل (11) نسبة حالات الطلاق حسب الفئة العمرية للزوج
خلال الفترة 2007 - 2017م

من الجدول رقم (10) والشكل رقم (11) يتضح ما يلي:

- جاءت أعلى نسبة لعدد حالات الطلاق عند الأزواج الشباب من الفئة العمرية (25 - 34 سنة) حيث بلغت النسبة (41.6%)، ويعود السبب في ذلك إلى أن أول سنوات الزواج هي سنوات تعارف بين الزوجين والطلاق فيها شائع ، مما يدعو إلى ضرورة تثقيف الشباب بأهمية الزواج وأهدافه وكيفية المحافظة عليه وسبل التوفيق بين الزوجين.
- جاءت بعدها الفئة العمرية (35 - 44 سنة) والفئة العمرية (45 سنة فأكثر) بنسبة (25.6%) و (21.4%) على الترتيب خلال فترة الدراسة.
- وأخيراً جاءت الفئة العمرية (اقل من 25 سنة) بنسبة (11.4%) من عدد حالات الطلاق وذلك لقلة عدد المتزوجين من هذه الفئة العمرية.

2- حسب الفئة العمرية للزوجة :

جدول رقم (11)

عدد حالات الطلاق حسب الفئة العمرية للزوجة خلال الفترة 2007 - 2017م

الفئة العمرية للزوجة / السنة	اقل من 25 سنة	من 25 - 30 سنة	من 35 - 44 سنة	من 45 سنة فأكبر	الاجمالي
2007	1582	1861	980	519	4942
2008	1775	2066	1109	595	5545
2009	1813	2248	1252	652	59
2010	1755	2330	1292	595	5
2011	1707	2571	1273	709	6260
2012	1892	2755	1312	713	6672
2013	1639	3024	1437	804	6904
2014	1694	3137	1595	901	7327
2015	1606	3100	1604	891	7201
2016	1562	3018	1681	962	7223
2017	1347	3193	1792	1101	7433
الإجمالي	18372	29303	15327	8442	71444
نسبة عدد الحالات حسب الفئة العمرية للزوجة إلى الإجمالي	%25.7	%41.0	%21.5	%11.8	%100.0

شكل (12) نسبة عدد حالات الطلاق حسب الفئة العمرية للزوجة
خلال الفترة 2007 - 2017م

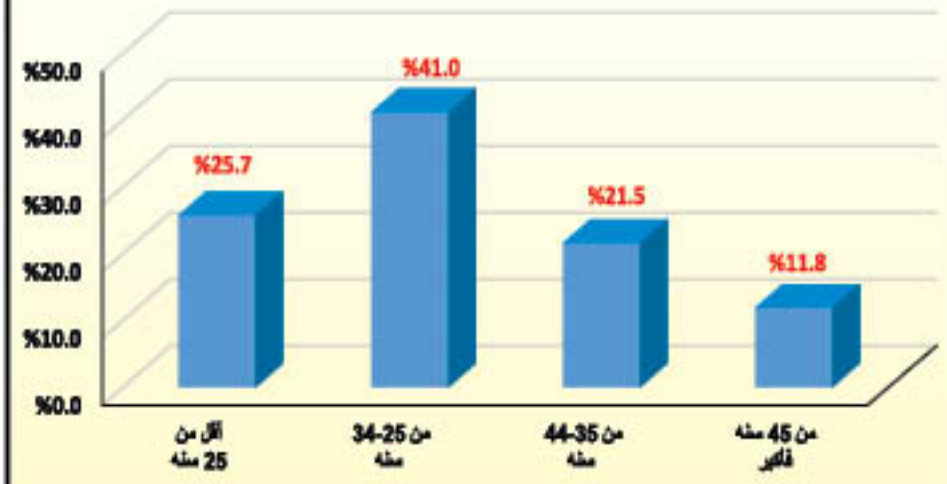

من الجدول رقم (11) والشكل رقم (12) يتضح ما يلي:

- جاء أكثر عدد لحالات الطلاق للزوجات من الفئة العمرية (25 - 34 سنة) حيث بلغت النسبة (41.0%) وذلك لارتفاع نسب زواج الشابات في هذا العمر.
- ومن بعدها جاءت حالات الطلاق التي وقعت في فئة العمر (اقل من 25 سنة) بنسبة (25.7%) يليها المطلقات من فئة العمر (35 - 44 سنة) حيث بلغت نسبتها (21.3%).
- اما اقل نسبة لعدد حالات الطلاق فكانت من الفئة العمرية (45 سنة فأكبر) حيث بلغت النسبة (11.8%)، مما يدل على ان حالات الطلاق ترتبط عكسياً مع العمر وهذا امر طبيعي، حيث ان الطلاق في الأعمار المبكرة قد يعود إلى عدم القدرة على تكيف الزوجين معاً ، وقد يعود احياناً إلى عدم الإنجاب حيث يعتبر الأبناء حلقة وصل وقاعدة للتماسك والاستقرار الأسري.

3- حسب الحالة التعليمية للزوج :

جدول رقم (12)

عدد حالات الطلاق حسب الحالة التعليمية للزوج خلال الفترة 2007 - 2017م

الحالة التعليمية للزوج / السنة	امي	يقرا ويكتب	ابتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعي	ماجستير/ دكتوراه	غير مبين	الإجمالي
2007	89	27	181	1551	1088	980	962	42	22	4942
2008	88	46	182	1749	1200	1086	1086	101	7	5545
2009	70	30	192	1805	1336	1197	1235	95	5	5965
2010	52	33	181	1772	1300	1217	1309	107	1	5972
2011	71	31	189	1859	1406	1268	1314	115	7	6260
2012	73	31	177	1950	1498	1339	1458	145	1	6672
2013	41	31	190	1896	1547	1444	1591	162	2	6904
2014	47	30	255	2014	1704	1340	1797	137	3	7327
2015	39	38	213	1946	1673	1321	1812	157	2	7201
2016	42	33	211	1789	1649	1400	1928	166	5	7223
2017	39	22	204	1807	1665	1438	2069	179	10	7433
الإجمالي	651	352	2175	20138	16066	14030	16561	1406	65	71444
نسبة عدد الحالات إلي الإجمالي	%0.9	%0.5	%3.0	%28.2	%22.5	%19.6	%23.2	%2.0	%0.1	%100.0

شكل (13) نسبة حالات الطلاق حسب الحالة التعليمية للزوج
خلال الفترة 2007 - 2017م

من الجدول رقم (12) والشكل رقم (13) يتضح ما يلي:

- ارتفاع عدد حالات الطلاق التي تقع في المستويات التعليمية (المتوسطة والثانوي والدبلوم والجامعي) للزوج.
- جاءت أعلى نسبة في حالات الطلاق خلال فترة الدراسة عند الأزواج من حملة مؤهل الشهادة المتوسطة بنسبة (28.2%)، وهي تشكل الثلث تقريباً من إجمالي حالات الطلاق ، ومن المرجح أن علو هذه النسبة ربما يرجع إلى زيادة العبء المالي على الزوج وذلك بسبب ضعف الراتب لذوي الشهادات المتوسطة ، والظروف المعيشية التي تفوق قدراته والمسئولية الواجبة على الزوج من حيث المتطلبات العائلية.
- كما ترتفع نسبة حالات الطلاق عند الأزواج ذوي الشهادة الجامعية والثانوية بنسبة (23.2%) و (22.5%) على الترتيب خلال فترة الدراسة ، تليهما نسبة الأزواج من حملة شهادة الدبلوم بنسبة (19.6%).
- أما باقي عدد حالات الطلاق لحملة المستويات التعليمية الباقية فتتراوح نسبتها بين (0.5% - 3.0%).

4- حسب الحالة التعليمية للزوجة:

جدول رقم (13)

عدد حالات الطلاق حسب الحالة التعليمية للزوجة

خلال الفترة 2007 - 2017م

الحالة التعليمية للزوجة / السنة	أمية	تقرأ وتكتب	ابتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية	ماجستير دكتوراه	غير مبين	الإجمالي
2007	126	36	152	1259	1286	931	1106	21	25	4942
2008	146	44	195	1238	1476	1156	1233	53	4	5545
2009	113	43	209	1344	1489	1263	1443	55	6	5965
2010	104	34	170	1298	1537	1262	1484	82	1	5972
2011	114	49	190	1273	1540	1403	1618	67	6	6260
2012	114	34	166	1278	1696	1481	1783	120	0	6672
2013	74	36	153	1283	1768	1502	1934	149	5	6904
2014	78	48	174	1331	1839	1576	2227	52	2	7327
2015	69	37	143	1308	1836	1589	2156	58	5	7201
2016	67	37	153	1234	1889	1464	2270	105	4	7223
2017	66	27	133	1164	1852	1575	2508	101	7	7433
الإجمالي	1071	425	1838	14010	18208	15202	19762	863	6	714
نسبة عدد الحالات إلى الإجمالي	%1.5	%0.6	%2.6	%19.6	%25.5	%21.3	%0.27	%0.1	%0.1	%100.0

من الجدول رقم (13) والشكل رقم (14) يتضح ما يلي:

- ارتفاع في عدد حالات الطلاق التي تقع في المستويات التعليمية (المتوسطة إلى الجامعي) للزوجة، ونظراً لارتفاع هذه النسبة ندعو المؤسسات التعليمية لإعادة النظر فيما تقدمه من برامج ومناهج مراحلها المختلفة لتؤكد من خلال هذه المناهج على اهمية دور الأسرة والحياة الأسرية في المجتمع.
- فقد جاءت أعلى نسبة طلاق للزوجات من حملة المؤهل الجامعي حيث بلغت (27.7%)، وهي تقارب ثلث إجمالي حالات الطلاق ، وذلك لارتفاع مستوى الحاله التعليمية في المجتمع الكويتي حيث يمثل النسبة العظمى في مستوى التعليم لدى الدولة ، وقد يرجع السبب أيضاً إلى استقلالية المراة مادياً واعتمادها على نفسها.
- تليها نسبة الزوجات من حملة الشهادة الثانوية حيث بلغت (25.5%)، ثم الزوجات حملة شهادة الدبلوم والمتوسطة بنسبة (21.3%) و (19.6%) على الترتيب.
- اما باقي المستويات التعليمية فضئيلة وتتراوح نسبتها بين (0.6% - 2.6%).
- وبينت الدراسة ان انخفاض نسبة الطلاق بين الأميات يقود إلى القول بأنهن أكثر تمسكاً بالقيم والأعراف التقليدية الرافضة للطلاق او احتياجهن لوجود عائل لعدم وجود مصدر للرزق، وايضاً لتدني مستوى الحالات التعليمية لدى الغالبية منهن.

5- حسب مدة الحياة الزوجية :

جدول رقم (14)

عدد حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزوجية خلال الفترة 2007 - 2017م

مدة الحياة الزوجية / السنة	اقل من سنة	من سنة إلى اقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات	من 10 سنوات إلى اقل من 20 سنة	من 20 سنة فأكثر	الإجمالي
2007	1393	1794	800	592	363	4942
2008	1510	2120	875	683	357	5545
2009	1659	2276	949	649	432	5965
2010	1470	2365	976	761	400	5972
2011	1544	2344	1154	803	415	6260
2012	1698	2423	1190	869	492	6672
2013	1665	2529	1238	956	516	6904
2014	1504	2368	1196	896	526	6490
2015	1501	2417	1115	882	494	6409
2016	1459	2425	1148	906	490	6428
2017	1350	2491	1171	998	516	6526
الإجمالي	16753	25552	11812	8995	5001	68113
نسبة عدد الحالات إلى الإجمالي	%24.6	%37.5	%17.3	%13.2	%7.4	%100.0

* ملاحظة: إجمالي عدد حالات الطلاق يختلف عن مجموع حالات الطلاق الموثقة وذلك لعدم تضمنها حالات الطلاق التي حدثت خارج المحاكم الصادرة بالدراسة.

شكل (15) نسبة حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزوجية
خلال الفترة 2007 - 2017م

من الجدول رقم (14) والشكل رقم (15) يتضح ما يلي :

- اظهرت النتائج خلال فترة الدراسة ان اكثر من ثلث حالات الطلاق للأزواج في دولة الكويت لم يمضي على مدة زواجهم خمس سنوات (من سنة إلى اقل من خمس سنوات) وبنسبة (37.5%).
- كما يتضح ان (24.6%) من حالات الطلاق تحدث قبل ان تنتهي السنة الأولى من الزواج وهذا يعني ان (62.1%) من إجمالي حالات الطلاق اي ما يقارب من ثلثين الحالات تحدث خلال الخمس سنوات الأولى من الزواج ، وهذا قد يرجع إلى قلة خبرة الزوجين بطبيعة هذه المرحلة حيث أن اول خمس سنوات من الزواج تعتبر سنوات تعارف للزوجان يكشفان من خلالها الخصال السلبية والإيجابية لكل منهما فتصبح حياتهم الزوجية معرضة للفشل وخاصه من ليس لديهم ابناء مما يساعد على تماسك الأسرة والتضحيه من اجلهم.
- بلغت حالات الطلاق الواقعة خلال الفترة من (5 سنوات واقل من 10 سنوات) نسبة (17.3%) ، بينما بلغت نسبة الطلاق الواقعة خلال الفترة (من 10 سنوات واقل من 20 سنة) من الزواج (13.2%)، وبعدها جاءت النسبة (7.4%) للذين مضى على حياتهم الزوجية (أكثر من 20 سنة) وهي نسبة ليست قليلة نسبةً إلى مدتها الزمنية حيث تبين انها زادت بشكل واضح في عصر خروج المراة للعمل بينما كان هذا السبب غير ظاهر في السابق ، وقد يرجع الأمر إلى تغاضي احد الطرفين عن سلبيات الطرف الآخر للمحافظة على بيت الزوجية.

6- حسب المحافظة السكنية للزوج :

جدول رقم (15)

عدد حالات الطلاق حسب المحافظة السكنية للزوج

خلال الفترة 2007 - 2017م

المحافظة السكنية للزوج / السنة	العاصمة	حولي	الفروانية	الأحمدي	الجهراء	مبارك الكبير	غير مبين أو خارج البلاد	الإجمالي
2007	612	1690	1180	859	447		154	4942
2008	800	1310	1137	976	510	672	140	5545
2009	887	1376	1181	1020	636	731	134	5965
2010	884	1360	1205	1079	704	678	162	5972
2011	857	1383	1307	1082	718	717	196	6260
2012	995	1483	1261	1131	819	792	191	6672
2013	1012	1449	1335	1197	888	832	19	690
2014	1006	1575	1449	1265	976	863	193	7327
2015	1053	1607	1350	1269	947	796	179	7201
2016	1053	1630	1347	1238	947	788	220	7223
2017	1187	1630	1507	1245	903	747	214	7433
الإجمالي	10346	16493	14259	12361	8495	7516	1974	71444
نسبة عدد الحالات حسب المحافظات إلى الإجمالي	%14.5	%23.1	%20.0	%17.3	%11.9	%10.5	%2.7	%100.0
نسبة عدد السكان لكل محافظة	%12.8	%21.2	%26.4	%21.6	%12.2	%5.7	%0.1	%100.0

* ملاحظة: تم احتساب نسبة عدد السكان في كل محافظة بناء على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية لاحصاء سكان سنة 2017م.

شكل (16) نسبة حالات الطلاق حسب المحافظة السكنية للزوج
خلال الفترة 2007 - 2017م

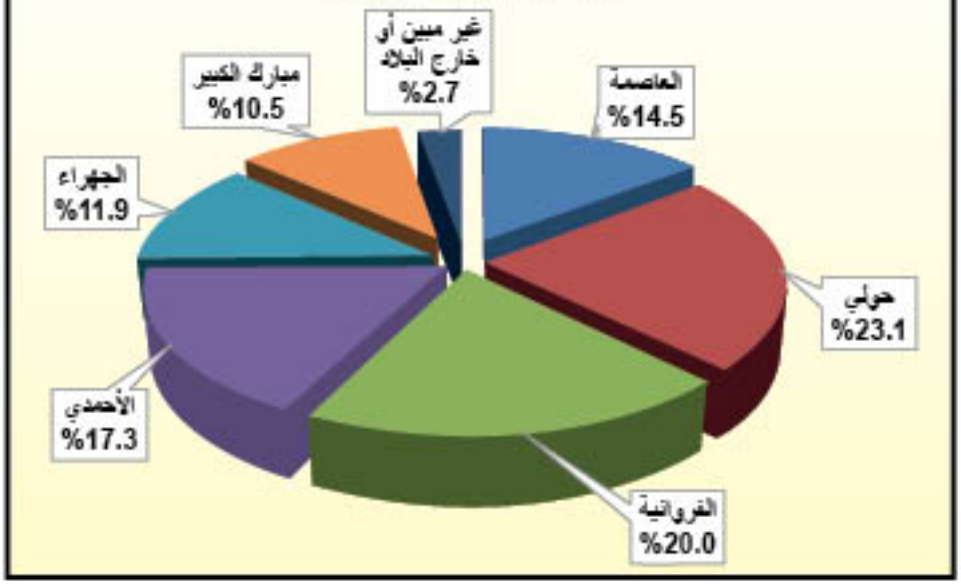

من الجدول رقم (15) والشكل رقم (16) يتضح ما يلي:

- زيادة حالات الطلاق عند سكان محافظتي حولي والفروانية عن باقي المحافظات حيث بلغت النسبة (23.1%) و (20.0%) على الترتيب ، ولعل سبب زيادة عدد السكان في هاتين المحافظتين عن باقي المحافظات لتركز الوافدين فيهما حيث بلغت نسبة عدد السكان في كل منهما (21.2%) و (26.4%) على التوالي.
- جاء عدد حالات الطلاق لسكان محافظة الأحمدي في المرتبة الثالثة وبنسبة (17.3%)، بينما بلغ عدد حالات الطلاق في محافظة العاصمة نسبة (14.5%) ، واخيراً جاءت محافظتي الجهراء ومبارك الكبير بنسبة (11.9%) و (10.5%) بعدد حالات الطلاق على الترتيب.

7- إتجاهات الطلاق حسب نوع وشكل الطلاق :

أ) حسب نوع الطلاق

جدول رقم (16)

عدد حالات الطلاق حسب نوع الطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م

نوع الطلاق / السنة	أولى رجعية	ثانية رجعية	أولى بائنة	ثانية بائنة	ثالثة بائنه بينونة كبرى	الإجمالي
2007	2269	344	2061	127	141	4942
2008	2688	425	2106	143	183	5545
2009	2930	526	2141	131	237	5965
2010	2954	497	2125	188	208	5972
2011	3068	491	2278	192	231	6260
2012	3211	559	2441	220	241	6672
2013	3604	592	2320	175	213	6904
2014	3770	646	2433	199	279	7327
2015	3822	638	2296	199	246	7201
2016	3857	618	2297	172	279	7223
2017	3965	690	2303	164	311	7433
الإجمالي	36138	6026	24801	1910	2569	71444
نسبة عدد الحالات حسب نوع الحالات إلى الإجمالي	%50.6	%8.4	%34.7	%2.7	%3.6	%100.0

شكل (17) نسبة حالات الطلاق حسب نوع الطلاق
خلال الفترة 2007 - 2017م

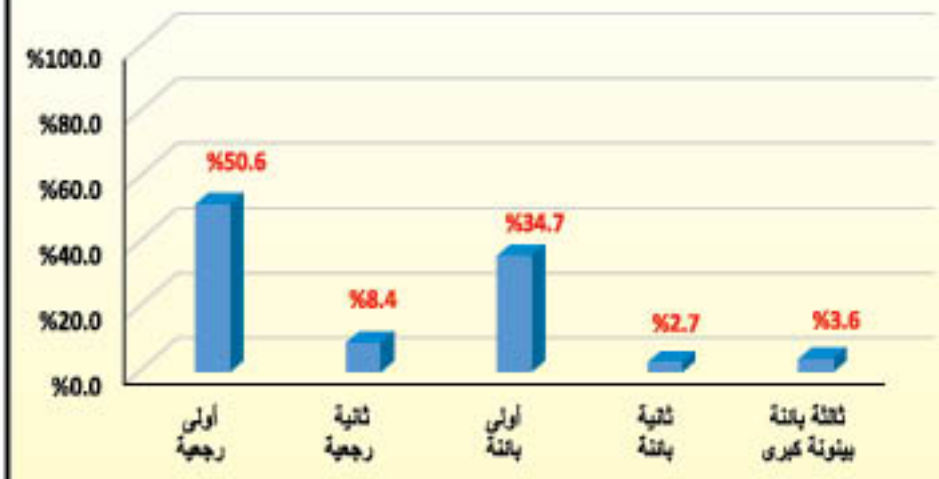

من الجدول رقم (16) والشكل رقم (17) يتضح ما يلي:

- تظهر النتائج ارتفاعاً في نسب حالات الطلاق الأولى رجعية خلال الفترة 2007 - 2017م حيث بلغت (50.6%)، كما بلغت نسبة حالات الطلاق بطلقة ثانية رجعية (8.4%)، وهاتان الحالتان يمكن ان يعود بها الزوجين للحياة الزوجية معاً خلال فترة العدة دون الحاجة لعقد زواج جديد.
- اما حالات الطلاق البائنة فقد جاءت اعلاها لحالات الطلاق بطلقة اولى بائنة حيث بلغت (34.7%)، تليها حالات الطلاق بالطلقة الثانية بائنة وثالثة بائنة بينونة كبرى بنسبة (2.7%) و (3.6%) على الترتيب.

ب) حسب شكل الطلاق

جدول رقم (17)

عدد حالات الطلاق حسب شكل الطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م

شكل الطلاق / السنة	إشهاد طلاق	طلاق مخالعة	بناء على حكم	الإجمالي
2007	2501	1180	1261	4942
2008	3446	1154	945	5545
2009	3816	1223	926	5965
2010	3855	1168	949	5972
2011	3883	1236	1141	6260
2012	4110	1385	1177	6672
2013	4596	1249	1059	6904
2014	4923	1248	1156	7327
2015	5042	1110	1049	7201
2016	5020	1107	1096	7223
2017	5213	1039	1181	7433
الإجمالي	46405	13099	11940	71444
نسبة عدد الحالات حسب شكل الطلاق إلى الإجمالي	%65.0	%18.3	%16.7	%100.0

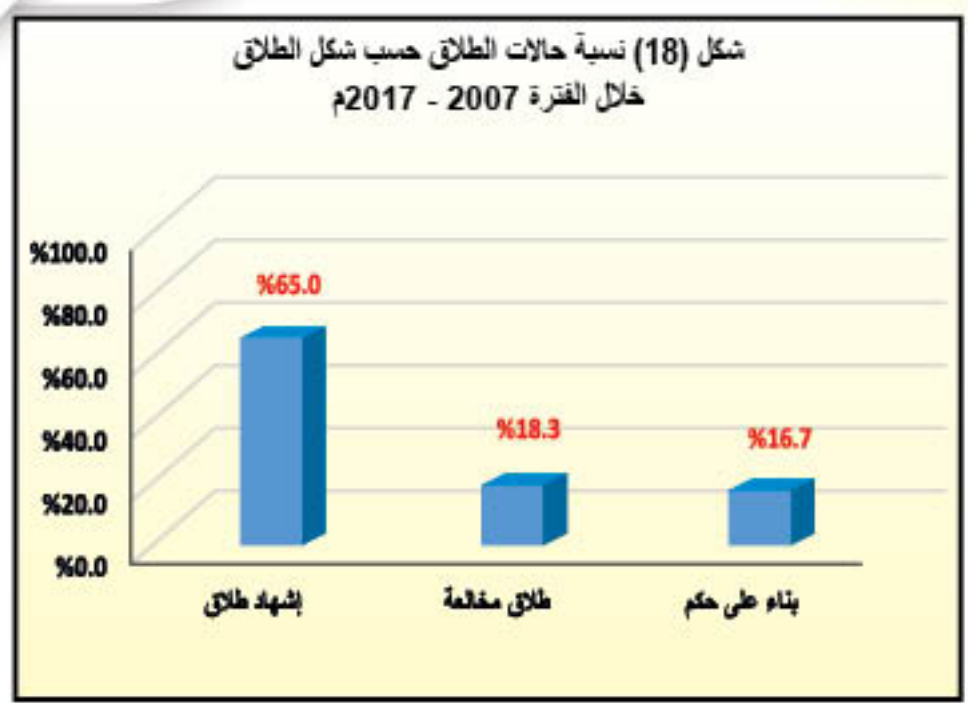

من الجدول رقم (17) والشكل رقم (18) يتضح ما يلي:

- اظهرت النتائج ان (65.0%) من حالات الطلاق المسجلة خلال فترة الدراسة هي حالات إشهاد طلاق وهي النسبة الأعلى بين أشكال الطلاق.
- يلي ذلك طلاق المخالعة بنسبة (18.3%) وهو فراق للزوجة مع دفع عوض، ويصبح هذا العوض ملكاً للزوج مقابل ان يترك زوجته، بغض النظر عن قيمة العوض سواء كان المهر الذي قدمه لزوجته او اقل منه او اكثر.
- اخيراً جاء الطلاق بناء على حكم محكمة بنسبة (16.7%).

رابعاً

معدل الطلاق الخام

معدل الطلاق الخام :

جدول رقم (18)

معدل الطلاق الخام لكل (1000) من السكان خلال الفترة 2007 - 2017م

السنة	عدد حالات الطلاق	* عدد السكان	معدل الطلاق الخام لاجمالي عدد السكان
2007	4942	3328136	1.48
2008	5545	3385540	1.64
2009	5965	3442945	1.73
2010	5972	3566437	1.67
2011	6260	3632009	1.72
2012	6672	3806643	1.75
2013	6904	3891929	1.77
2014	7327	4039445	1.81
2015	7201	4183658	1.72
2016	7223	4330308	1.67
2017	7433	4437590	1.68

* ملاحظة: تم اعتماد عدد السكان خلال فترة الدراسة من بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية لإحصاء سكان سنة 2017م.

شكل (19) معدل الطلاق الخام لكل (1000) من السكان
خلال الفترة 2007 - 2017م

من الجدول رقم (18) والشكل رقم (19) يتضح ما يلي:

- بلغ معدل الطلاق الخام (1.68%) حالة لكل (1000) من السكان في عام 2017م وبالمقارنة بعام 2007م نجد ان هذا المعدل ارتفع ارتفاعاً بسيطاً بمقدار (0.2) خلال فترة الدراسة اي ان حالات الطلاق ارتفعت نحو (2) حالة طلاق لكل عشرة آلاف من السكان خلال فترة الدراسة وهذا الارتفاع يعد طبيعياً نتيجة لارتفاع عدد السكان خلال نفس الفترة.
- كما نلاحظ ان هناك ارتفاعاً تدريجياً في معدلات حالات الطلاق خلال فترة الدراسة، في حين يوجد انخفاض طفيف لمعدلات الطلاق خلال الأعوام 2010م و 2015م و 2016م عن السنة السابقة لكل منهم، ويرجع ذلك لثبات حالات الطلاق تقريباً مع زيادة عدد السكان.

خامساً

حالات المراجعة

حالات المراجعة :

جدول رقم (19)

حالات المراجعة حسب جنسية الزوج والزوجة خلال الفترة 2007 - 2017م

السنة / الجنسية	الزوج كويتي		الزوج غير كويتي		الإجمالي
	الزوجة كويتية	الزوجة غير كويتية	الزوجة كويتية	الزوجة غير كويتية	
2007	409	64	75	119	667
2008	389	57	53	133	632
2009	475	100	52	132	759
2010	485	81	49	130	745
2011	524	83	62	157	826
2012	535	260	63	175	1033
2013	583	113	43	183	922
2014	648	338	49	224	1259
2015	646	293	69	187	1195
2016	584	100	55	185	924
2017	589	120	91	224	1024
الإجمالي	5867	1609	661	1849	9986
نسبة الحالات حسب الجنسية إلى الإجمالي	%58.8	%16.1	%6.6	%18.5	%100.0

شكل (20) عدد حالات المراجعة حسب جنسية الزوج
خلال الفترة 2007 - 2017م

من الجدول رقم (19) والشكل رقم (20) نستنتج ما يلي :

- تراوحت عدد حالات المراجعة سنوياً بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة من 2007 - 2017م، حيث بلغت حالات المراجعة (667) حالة في عام 2007م حتى وصلت اقصاها في عام 2014م بعدد (1259) حالة في حين بلغ عددها (1024) حالة في عام 2017م.
- بلغت نسبة حالات المراجعة عندما يكون كلا الزوجين كويتيي الجنسية (58.8%) خلال فترة الدراسة، في حين بلغت نسبة المراجعة للأزواج غير الكويتيين (18.5%).
- اما نسبة عدد حالات المراجعة عندما يكون الزوج كويتي والزوجة غير كويتية فقد بلغت (16.1%)، بينما بلغت النسبة لحالات المراجعة بين زوج غير كويتي وزوجة كويتية إلى (6.6%).

سادساً

التوقعات المستقبلية

التوقعات المستقبلية :

من خلال البيانات السابقة لحالات الطلاق خلال الفترة 2007 - 2017م نجد ان عدد الحالات في زيادة مستمرة بسبب عدم التوافق بين الزوجين وخاصة في مقتبل العمر.

ومن دراستنا لمعدلات الطلاق الخام خلال فترة الدراسة وجدنا ان هناك زيادة بسيطة وبمعدل (0.2) حالة لكل (1000) من السكان خلال الأحد عشر عام السابق بمعنى ان هناك زيادة بمعدل (2) حالة طلاق لكل (10000) من السكان.

وهذه الزيادة تجعلنا نتطرق لرؤية مستقبلية خلال سنوات قادمة من خلال مقياس آخر من المقاييس الإحصائية وهو التوقعات المستقبلية لحالات الطلاق خلال الخمس سنوات القادمة 2018 - 2022م ، وذلك كما يتم توضيحه خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20)

عدد حالات الطلاق المتوقعة خلال الفترة 2018 – 2022م

السنة	ادنى	متوقع	اعلى
2018	6952	7575	8199
2019	6836	7718	8600
2020	6780	7860	8941
2021	6755	8003	9251
2022	6750	8145	9540
متوسط الفترة	6815	7860	8906

♦ ادنى:-الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة 95%.

♦ اعلى:-الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة ٩٥٪.

شكل (21) عدد حالات الطلاق المتوقعة خلال الفترة 2018 - 2022م

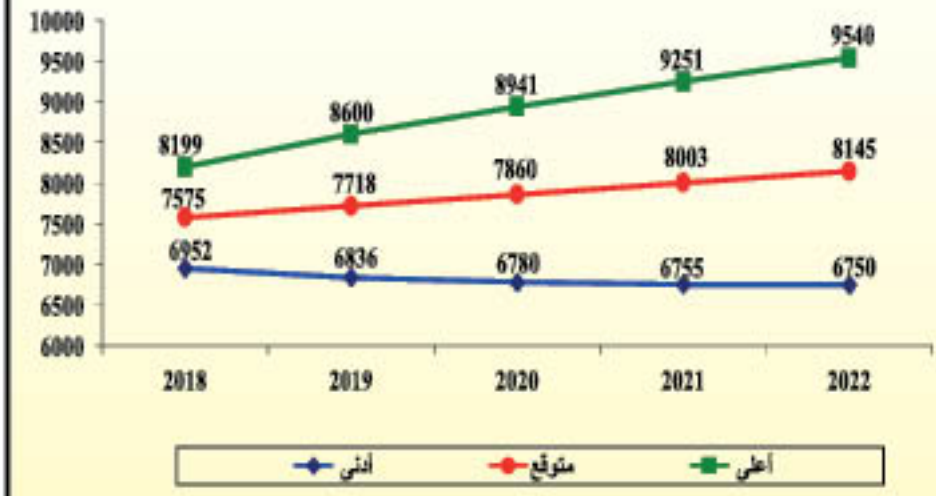

من الجدول رقم (20) والشكل رقم (21) يتضح ما يلي:

- تشير التوقعات المستقبلية خلال الخمس سنوات القادمة إلى استمرار الزيادة في عدد حالات الطلاق بناءً على الزيادة المستمرة في أعداد السكان.
- بلغ المتوقع لحالات الطلاق في عام 2018م عدد (7575) حالة إلى ان وصل لعدد (8145) حالة طلاق في عام 2022م.
- بلغ المتوسط السنوي (7860) حالة طلاق وبحد ادنى (6815) حالة طلاق وبحد اعلى (8906) حالة طلاق.

وبناءً على ما سبق يجب ان ننوه إلى اهمية نشر الوعي المجتمعي بعواقب الطلاق واضراره، وما ينتج عنه من تشتيت للأسرة، وآثار سلبية على الزوجين والأسرة والأبناء والمجتمع، وهنا يأتي دور المثقفين والمصلحين الأسريين والإعلاميين وذلك بتقديم برامج يشترك فيها كل من رجال التربية والدين والقضاء والاجتماع والمرشدين النفسيين والاجتماعيين، وايضاً وكذلك يأتي دور وزارة الداخلية في نشر الوعي بتوضيح خطورة الطلاق على الزوجين والأبناء وذلك لتعزيز الاستقرار الأسري في المجتمع.

سابعاً

أهم النتائج

أهـــم النتائـــج

خلصت دراسة (ظاهرة الطلاق في المجتمع الكويتي) إلى مجموعة من النتائج، واتفقت كذلك مع غيرها من الدراسات في هذا الخصوص ومن أهم النتائج:

- هناك شبه اتفاق في معظم الدراسات على ان ظاهرة الطلاق تسير في اتجاه الارتفاع البطيء ، وبما ان معظم الدراسات تدرس معدلات الطلاق او نسبها إلى معدلات الزواج والتي تشير إلى وجود هذه الزيادة ، إلا ان الواقع الإحصائي يتطلب الدراسة الواقعية وهي ان معدلات الطلاق يتم حسابها على اساس اعداد السكان وهذا ما تؤكده دراسات الأمم المتحدة ، لذا فإننا إذا اخذنا ذلك بعين الاعتبار نصل إلى نتائج اكثر تفاؤلا بأن معدلات الطلاق تتسم بالثبات خلال فترة الدراسة او التغير البسيط إذا ما قمنا بمقارنة معدل الطلاق عام 2007م والذي بلغ (1.48) حالة طلاق لكل الف من عدد السكان ومعدل الطلاق عام 2017م الذي بلغ (1.68) لكل الف من السكان نجد ان المعدل هذه الفترة لم يرتفع سوى (0.2) حالة لكل الف من السكان وبمعنى آخر خلال العشر سنوات لم ترتفع حالات الطلاق سوى حالتين فقط لكل (10000) من عدد السكان .
- نستنتج من الدراسة ان عدد حالات الزواج في كل عام على حدا هي حالات تمت في نفس العام ، حيث بلغ إجمالي عددها خلال فترة الدراسة (152641) حالة وبمتوسط سنوي بلغ (13876) ، بينما عدد حالات الطلاق فقد شملت حالات زواج تمت في نفس العام او حالات تمت في نفس السنة ومن سنوات سابقة ، وقد بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج (9694) حالة وبمتوسط سنوي بلغ (881) حالة بينما بلغ إجمالي عدد حالات الطلاق التي تمت في نفس سنة الزواج ومن سنوات زواج سابقة (71444) حالة ، وبمتوسط سنوي بلغ (6495) خلال الفترة 2007 - 2017م.
- تتزايد حالات الطلاق عندما يكون الزوجين كويتيين الجنسية ، حيث بلغت نسبة المتوسط السنوي لحالات الطلاق خلال فترة الدراسة (61.8%) من الإجمالي الكلي، تليها حالات الطلاق عندما يكون الزوجين غير كويتيين الجنسية (19.2%) ، اما نسبة المتوسط السنوي لحالات الطلاق للكويتيين المتزوجين من غير كويتيات فقد بلغت (12.3%) ، وجاءت اقل نسبة للمتوسط السنوي لحالات الطلاق خلال فترة الدراسة عندما تكون الزوجة كويتية والزوج غير كويتي الجنسية بنسبة (6.7%).
- تلعب مدة الحياة الزوجية دوراً حاسماً في استمرار الحياة الزوجية فمن الملاحظ انه كلما استمر الزوجان في الحياة الزوجية وتخطيا السنوات الأولى فإن فرصة استمرارهما تكون اكبر، لأن اغلب حالات الطلاق تحدث خلال السنوات الأولى من الزواج حيث تصل

إلى(62.1%) من إجمالي حالات الطلاق أي أن ما يقارب من ثلثين الحالات تحدث خلال الخمس سنوات الأولى من الزواج وهذا قد يرجع إلى قلة خبرة الزوجين بطبيعة هذه المرحلة حيث أن أول خمس سنوات من الزواج تعتبر سنوات تعارف للزوجان يكشفان من خلالها الخصال السلبية والإيجابية بينهما فتصبح حياتهم الزوجية فيها معرضة للفشل.

- إن التعليم له دور أساسي في تخطي مشاكل الزواج وقد أظهرت الدراسة تزايد حالات الطلاق عند أصحاب المستويات التعليمية (المتوسطة إلى الجامعي) ، ونظراً لارتفاع هذه النسبة فإننا ندعو المؤسسات التعليمية لإعادة النظر فيما تقدمه من برامج ومناهج في مراحلها المختلفة لتؤكد من خلال هذه المناهج على أهمية دور الأسرة والحياة الأسرية في المجتمع.
- تتزايد حالات الطلاق في المحافظات السكنية التي تتميز بزيادة عدد السكان ، حيث ترتفع حالات الطلاق في محافظتي حولي والفروانية ولعل سبب زيادة عدد السكان في هاتين المحافظتين هو تركز الوافدين فيهما ، كما تقل حالات الطلاق في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير.
- تشير الدراسات إلى أن ظاهرة الطلاق تنتشر بين فئات الشباب حيث أن أكثر من نصف حالات الطلاق في الفئات العمرية الأقل من (35 سنة) وهذا أمر شبة طبيعي ويعود السبب في ذلك إلى أن أول سنوات الزواج هي سنوات تعارف بين الزوجين والطلاق فيها شائع ، مما يدعو إلى ضرورة تثقيف الشباب بأهمية الزواج وأهدافه وكيفية المحافظة عليه وسبل التوفيق بين الزوجين.
- كما تشير النتائج إلى ارتفاع حالات الطلاق (الأولى رجعية) حيث بلغت نسبتها (50.6%) وفي هذه الحالات يمكن أن يعود بها الزوجين للحياة الزوجية معاً دون الحاجة إلى عقد زواج جديد.
- أظهرت النتائج أن (65.0%) من حالات الطلاق المسجلة خلال فترة الدراسة هي حالات إشهاد طلاق وهي النسبة الأعلى بين جميع أشكال الطلاق.
- تراوحت عدد حالات المراجعة سنوياً بين الزيادة والنقصان خلال الفترة من 2007 - 2017م ، حيث بلغت حالات المراجعة خلال فترة الدراسة عندما يكون الزوجين كويتيين الجنسية بنسبة (58.8%).
- تشير التوقعات المستقبلية خلال الخمس سنوات القادمة إلى استمرار زيادة عدد حالات الطلاق بناءً على الزيادة المستمرة في أعداد السكان ، ولهذا يجب أن ننوه إلى أهمية نشر الوعي المجتمعي بعواقب الطلاق وأضراره، وما ينتج عنه من تشتيت وتفكك ، وآثار سلبية على الزوجين والأسرة والأبناء والمجتمع.

ثامناً

المقترحات والتوصيات

المقترحات والتوصيات التي قد تساهم في الحد من انتشار ظاهرة الطلاق

بعد أن استعرضنا أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى الطلاق والآثار المترتبة عليه يتضح أن الآثار السلبية للطلاق على الأسرة والمجتمع الكويتي تتطلب منا كأفراد وجهات حكومية وأهلية القيام بخطوات إيجابية من أجل معالجة هذه الظاهرة والحد منها وعليه نوصي بالآتي :

أولاً : ما قبل الزواج :

- عدم الإقدام على مشروع الزواج قبل الانتهاء من تحقيق قدر معقول من النضج الاجتماعي والاقتصادي.
- البعد عن الزواج المتسرع أو زواج المصلحة، فلا بد من وجود درجة من التقارب في العمر والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والثقافي لكلا الطرفين.
- التأكد من السلامة النفسية والجسمية وحسن الخلق والطباع والسمعة الطيبة والتدين لدى الطرفين.
- السماح للخطيب برؤية خطيبته قبل الزواج والتعرف عليها بشكل أفضل دون خلل بالقيم لما فيه من أثر في تقوية رابطة الزواج ودوامها فيما بعد.

ثانياً : ما بعد الزواج :

- حل المشكلات والمنازعات الأسرية والخلافات الزوجية بالود والتفاهم والحوار بين الزوجين ، والبعد عن العنف والقسوة بينهما حتى لا يؤدي ذلك إلى التفكك الأسري.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات والتعاون المشترك بين الزوجين للحفاظ على رابطة الزواج .
- عدم التلويح بالطلاق كحل للمشكلات الأسرية عندما تتعقد ، واللجوء لأهل الخير طلباً للإصلاح والمصالحة.
- التقارب والتفاهم في كل ما يتعلق بأمور الحياة الزوجية والاحترام المتبادل بين الزوجين، والقضاء على الملل والروتين في الحياة الزوجية وجعلها حياة تبعث الرضا والارتياح .
- أن لا يسمح كل من الزوجين بتدخل أحد في حياتهما سواء من الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء.
- لتفادي الخلافات الزوجية حول الأمور المالية يجب على الزوجين الاتفاق على الأمور المالية والميزانية المتعلقة بالأسرة ووسائل الإنفاق وعلى كيفية الادخار وحماية الأسرة من الوقوع في الديون والأقساط.

- تربية الأبناء منذ الصغر على تحمل المسؤولية وتقوية الوازع الديني لديهم.
- عدم إهمال المشاكل الصغيرة بين الزوجين حتى لا تتراكم وتسبب ردود فعل عنيفة ومتهورة.
- التأكيد على حفظ طرفي العلاقة الزوجية لحقوق بعضهما وحقوق الأبناء والمرتبطة بالعلاقة الزوجية القائمة وتلك المرتبطة بحالة الطلاق وما بعده واعتباره تعهدا يلتزم به طرفي العلاقة ويتحمل كل منهما المسؤولية تباعا في حال عدم الالتزام.

ثالثاً: دور المؤسسات المجتمعية:

- القيام بإجراء التعديلات على بعض مواد ونصوص قانون الأحوال الشخصية رقم (51) لعام 1984م بما يتواكب مع متغيرات الحياة الاجتماعية ومعالجة الخلل القائم في العلاقات الأسرية فكل نص أو مادة لا تراعي المحافظة على كيان الأسرة وتساعد على سرعة انهيارها لا بد ان تراجع وان يعاد صياغتها.
- تبصير الطرفين بالحقوق والواجبات المترتبة على الحياة الزوجية بينهما وتثقيفهما من خلال إقامة دورات وندوات ومحاضرات وتزويدهما بالنشرات والكتيبات التي تحث على تقدير الحياة الزوجية واستقرارها.
- تسخير وسائل الإعلام المختلفة (المرئي - المسموع - المقروء) عن طريق تقديم برامج يشترك فيها رجال التربية والدين والقضاء والاجتماع والمرشدين النفسيين والاجتماعيين ووزارة الداخلية ، لبيان خطورة الطلاق على الزوج والزوجة والأبناء وأهمية الحياة الأسرية.
- عمل البحوث والدراسات حول هذه الظاهرة ومحاولة علاجها لما لها من آثار ضارة على المجتمع.
- إقامة الندوات والمحاضرات التثقيفية حول مخاطر الطلاق ، وأهمية الحفاظ على رابطة الزواج المقدسة لتوعية المجتمع.
- الاهتمام بالمناهج الدراسية النظرية والعملية بحيث تتضمن الواجبات والحقوق للزوج والزوجة لتتكون لديهم فكرة واضحة عن الزواج وبناء الأسرة ومخاطر الطلاق.
- إعادة النظر في الإجراءات القانونية للطلاق وجعلها أكثر جدية في نظر طلبات الطلاق بحيث تمر بمراحل قد تعيد النظر للزوج أو الزوجة في الاقدام على الطلاق.
- على الهيئات الدينية التدخل الفعال من خلال قنواتها المختلفة (مساجد - ندوات - جمعيات دينية) لتوعية الناس على الحكمة وراء إباحة الطلاق ، وأنه شرع لتفادي الأضرار الزوجية.

- الاهتمام بمحاكم الأسرة لكونها تعنى بكافة شرائح المجتمع لإنهاء قضايا النساء والأبناء في الطلاق وما بعده، وتعيين قضاة متخصصين فيها بعدد مناسب، وكذلك تعيين المختصين في المجال الاجتماعي والنفسي للاستعانة بهم في النظر في قضايا ما قبل وبعد الطلاق.
- تفعيل استخدام التقنية ووسائلها المتقدمة في كافة الدوائر الحكومية والقضائية في المخاطبات والمكاتبات والمعاملات والمراسلات والسجلات والأرشفة، وحمايتها جميعاً من التلف والضياع، وخاصة تلك المتعلقة بمحاكم الأسرة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بقضايا الطلاق والنفقات بهدف سرعة إنجازها.
- إقامة الحملات التثقيفية والتوعوية في المدارس لتوعية الأطفال بحقوقهم والمساعدة في الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، ومساعدتهم في الاستفادة منها بأقصى إمكاناتهم، وتشجيعهم على إبلاغ الجهات حال تعرضهم للابتزاز والعنف والاستغلال او إساءة المعاملة.
- إقامة الحملات التوعوية والتثقيفية لتصحيح المفاهيم الخاطئة وإشاعة النظرة الإيجابية للمطلقات في المجتمع.

الخاتمة

إنه مما لا شك فيه أن الطلاق هو انهيار للبناء الأسري وانفصام للعلاقة الزوجية، فهو ظاهرة سلبية تفشت بشكل كبير في مجتمعاتنا الحديثة، وقد تطرقت الدراسة إلى مفهوم الطلاق والحكمة الإلهية التي شرعه الله من أجلها عند استحالة الحياة بين الزوجين ، وكذلك استعرضنا في هذه الدراسة أهم عوامل وأسباب الطلاق والآثار المترتبة عليه والتي يعاني منها كل من الزوج والزوجة وخاصة الأبناء الذين يحرمون من الرعاية والتنشئة الاجتماعية والإشباع العاطفي ، وقد توصلنا إلى خلاصة مفادها أن من الأولى بحث الأسباب الواقعية والملموسة للطلاق ومحاولة وضع الحلول لعلاج هذه المشكلة والحد منها ، وأيضاً ننصح كل من الزوج والزوجة بمراجعة النفس والتحلي بالصبر والمرونة لتقبل الطرف الآخر وتصحيح العلاقة الزوجية ، مما يشكل حلاً واقعياً ووقاية من التفكك الأسري والاجتماعي وكذلك حث جميع الشباب على حسن اختيار الزوجة القادرة على تكوين أسرة صالحة.

إن حدوث الطلاق بنسب عالية وممارسات خاطئة لا يبرر الطعن في شرعية الطلاق ، لأن الطلاق بحد ذاته أمر فيه مصلحة للأسرة المسلمة عند استحالة الحياة الزوجية ، أما أن يصبح الطلاق العوبة على ألسنة بعض الرجال أو لمجرد التسلية وتنفيس الغضب فهو مشكلة من يستخدم هذا الحق بطريقة غير مشروعة ، وفي الختام نرى أن الطلاق ليس بالمسألة السهلة التي يمكن حدوثها في أي وقت فهناك شروط وأحكام ، وفي كل الأحوال فهو أبغض الحلال عند الله فيجب اتخاذ القرار بتعقل مع مراعاة شروطه وأن يستنفد الزوجان كل وسائل الإصلاح وراب الصدع وجبر الكسر عند اتخاذ قرار الطلاق حتى يكون طلاقهما ناجحاً وغير ضار.

المراجع

- دراسة ميدانية لوزارة العدل حول (مشاكل الزواج واثرها على المجتمع الكويتي) 2014م.
- دراسة وزارة الشؤون والعمل حول (العنف الأسري في المجتمع الكويتي) لعام 2013م.
- دراسة تحليلية لوزارة العدل حول (حالات الطلاق في المجتمع الكويتي) خلال الفترة من 2001 - 2010م.
- دراسة بإشراف مجلس الأمة الكويتي حول (مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي) يونيو 2010م.
- دراسة ميدانية لوزارة العدل حول (أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي) سبتمبر 2001م.
- دراسة (تحليل اسباب ظاهرة الطلاق) ، عباس سبتي يناير 2012م.
- دراسة سعودية حول (طلاق ما قبل الزفاف) ، للدكتور خالد الرديعان 2008م.
- دراسة العمري حول (ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي) 2006م.
- دراسة وزارة التخطيط بالسعودية عن (ظاهرة الطلاق) 2005م.
- دراسة متخصصة عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية تحت عنوان (آثار الطلاق وتداعياته تنعكس على جميع افراد المجتمع) نشرتها كونا 2004م.
- دراسة ميدانية عن (ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات المتحدة) للباحث عبد الرزاق المالكي 2001م.
- دراسة (ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري) ، جامعة قطر 1998م.

تم بحمد الله

مجمع الوزارات
وزارة العدل
قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
إدارة الإحصاء والبحوث
ص.ب 6 الصفاة: الرمز البريدي: 13001 الكويت
تلفون: 22486286 - 22486267 فاكس: 22463875

www.moj.gov.kw asr@moj.gov.kw

kuwaitmoj kuwaitmoj kuwaitmoj kuwaitmoj

مجمع الوزارات
وزارة العدل
قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
إدارة الإحصاء والبحوث
ص.ب 6 الصفاة: الرمز البريدي: 13001 الكويت
تلفون: 22486286 - 22486267 فاكس: 22463875

www.moj.gov.kw asr@moj.gov.kw

kuwaitmoj kuwaitmoj kuwaitmoj kuwaitmoj